التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي: فرص التغلغل والتحديات القائمة

The Turkish Presence in the Horn of Africa: Opportunities and Challenges

شريفة كلاع *
جامعة الجزائر 3 – الجزائر
cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الارسال:2025/09/23 تاريخ القبول:2025/11/09 تاريخ النشر:2025/12/30

ملخص:

سعت تركيا منذ سنوات وفقا لرؤيتها الاستراتيجية القائمة على توسيع دوائر النفوذ، إلى أن يكون لها حضور قوي في منطقة القرن الإفريقي نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية، واستعملت في ذلك عدة آليات مهدت لبعضها البعض، مشكلة فرصا للنفوذ في دول المنطقة وزيادة التغلغل فيها، وللوقوف على ذلك سيتم في هذه الدراسة تبيان طبيعة التواجد التركي وأبعاد الاهتمام بهذه المنطقة، واستعراض مختلف آليات التغلغل والنفوذ فيها، في ظل التنافس الإقليمي والدولي، وذلك من خلال الاعتماد على المنهجين التاريخي والإحصائي، وكذا المدخلين الإقتصادي والجيوبوليتيكي، لتخلص الدراسة إلى أن القيادة التركية قد استطاعت أن يكون لها موطن قدم بمنطقة القرن الإفريقي إلا أن مستقبل الوجود التركي يواجه تحديات كثيرة منها وجود العديد من اللاعبين الأجانب المختلفين الذين يعملون على تعزيز أجنداتهم الخاصة، أين سيكون له تأثير كبير على منطقة القرن الإفريقي، إضافة إلى أن الأوضاع الجارية في دول المنطقة تقف كتحديات تواجه التغلغل التركي بالمنطقة، لذلك ستسعى تركيا إلى طرح مبادرات تسوية وتهدئة للأوضاع، على اعتبار أن تلك الأوضاع ستأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استثماراتها فيها، وعلى تواجدها بشكل عام.

كلمات مفتاحية: التواجد التركي؛ القرن الإفريقي؛ النفوذ؛ التحديات؛ التنافس الدولي والإقليمي.

Abstract:

In recent years, Turkey has sought to expand its sphere of influence to include different regions including the horn of Africa given its strategic importance, and using different mechanisms that allow it to garner leverage and penetrate the region. Relying on the historical and statistical methods as well as the economic and geopolitical approach, this study seeks to explore the Turkish presence in the Horn of Africa and its dimensions amid regional and international competitions. Besides, this study concludes that although Turkey has managed to have a foothold in the region, its presence is facing various challenges that will undermine its influence, including the presence of other actors as well as the volatile situation in the region.

Keywords: The Turkish presence; Horn of Africa; influence; challenges; international and regional competition.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تسعى تركيا إلى ترسيخ تواجدها في مناطق نفوذها التاريخية، أين يتعدد أبعاد الدور التركي في التواجد والتغلغل في الكثير من المناطق والدوائر سواء في أوروبا، منطقة الشرق الأوسط أو آسيا، لما تمثله تلك المناطق من عمق ومجال حيوي هام في المنظور التركي، إلا أن تواجدها قد امتد إلى القارة الإفريقية في القرن الواحد والعشرين وبدأ يظهر بشكل جلي، حيث تعتبر الدائرة الإفريقية حديثة الاهتمام في السياسة الخارجية التركية – بشكل نسبي – وقد ارتبط هذا الاهتمام التركي بقارة إفريقيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا شهر نوفمبر 2002، فأصبحت العلاقات التركية – الإفريقية جانبا جديدا ومهما في السياسة الخارجية التركية، وبات يعد الاهتمام التركي بالقارة الإفريقية مؤشرا على رغبة تركيا في أن تصبح فاعلا نشطا فيها في ظل التواجد الكبيرة للقوى الدولية والإقليمية بالقارة التي أصبحت سوقا استثمارية واعدة، وذات مناطق وممرات استراتيجية من شأنها التحكم في طرق وامدادات التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الانخراط التركي المتزايد في القارة الإفريقية بوصفه جزءا من رؤية تركيا في عهد الرئيس الحالي "رجب طيب أردوغان" بأنها دولة مركزية وفاعل دولي ذو سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد انطلاقا من نظرية "العمق الاستراتيجي"، التي تنظر لإفريقيا كأحد الدوائر الهامة، ولعل دائرة القرن الإفريقي بالتحديد والتي تركز عليه هذه الدراسة، باعتبار دولها تعد كمدخل استراتيجي مهم بالنسبة للسياسة التركية تجاه إفريقيا، إذ تنبع أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لتركيا من موقعها الجغرافي الحيوي، إلى جانب أهميتها الجيواقتصادية بحكم تحكمها في أهم ممرات التجارة العالمية العابرة في مضيق باب المندب؛ كما يمتلك القرن الإفريقي مفاتيح الدخول إلى البحر الأحمر، الذي يحظى باهتمام جيوسياسي وعسكري بارزين، وهو ما يدفع القوى الكبرى والصاعدة إلى تأمين قنوات تجارتها العالمية، والبحث عن موطئ قدم لها في منافذ القرن الإفريقي، عبر نشر قواعد عسكرية إقليمية أو بناء تحالفات استراتيجية مع دولها، لتأمين خطوط تجارته بحرا وجوا، إلا أن الرغبة التركية في التواجد والتغلغل في هذه المنطقة سيصطدم بقوى دولية وإقليمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، السعودية، الإمارات، وغيرها، دخلت باب المنافسة على هذه المنطقة، ما سيجعل من التواجد التركي بها يلقى تحديات رغم الفرص والمشاريع التي استفادت منها تركيا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بمدى أهمية منطقة القرن الإفريقي في الرؤية التركية الساعية إلى النفوذ خارج الدوائر التقليدية، وذلك من خلال تبيان طبيعة التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي وأبعاد الاهتمام بهذه المنطقة، كما تستعرض آليات التغلغل والنفوذ فيها، وكذا التعرف على فرص وتحديات التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي في ظل التنافس الإقليمي والدولي.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع "التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي: فرص التغلغل والتحديات القائمة"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى تكمن أهمية منطقة القرن الإفريقي في المنظور والرؤية التركية الاستراتيجية القائمة على توسيع دوائر النفوذ؟

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين التاريخي والإحصائي، والمدخلين الإقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي: فرص التغلغل والتحديات القائمة"، من خلال التركيز على المحاور التالية:

1 – طبيعة التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي وأبعاد الاهتمام بهذه المنطقة.

2 – آليات التغلغل التركي في منطقة القرن الإفريقي.

3 – فرص وتحديات التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي في ظل التنافس الإقليمي والدولي.

أولا: طبيعة التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي وأبعاد الاهتمام بهذه المنطقة:

كان الوجود التركي في قارة إفريقيا محدودا إلى حد ما، وتجلى ذلك في تلك الروابط القليلة القائمة مع دول في شمال إفريقيا، إلى جانب عدد قليل من الدول الأخرى، بما في ذلك نيجيريا، إثيوبيا وجنوب إفريقيا، حيث تجاهلت مسارات السياسة الخارجية التركية منطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وقد عملت في السنوات الأخيرة على زيادة تواجدها بدول القارة أين وضعت خطة عمل مشتركة مع دول القارة غرضها في ذلك يكمن في تطوير إطار دبلوماسي من شأنه أن يسهل إنشاء اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع عدد متزايد من الدول الإفريقية، وكان الهدفان الرئيسيان مزدوجين: أولا، تنويع الشركاء السياسيين (لحشد الدعم في المنتديات الدولية بشأن قضية قبرص)؛ وثانيا، توسيع الأسواق الاقتصادية، ومع ذلك، أعاق عدم الاستقرار السياسي المحلي والافتقار إلى الموارد الكافية الحكومة التركية في متابعة خطة العمل المشتركة[1].

ولقد بدأ الانفتاح التركي على إفريقيا في أواخر تسعينيات القرن العشرين، حيث أن تقاربها الثقافي والديني والتاريخي مع بعض الدول الإفريقية من خلال الإمبراطورية العثمانية، قد وضعها في وضع متميز أعادت من خلاله تأسيس علاقاتها مع القارة، وكان أبرز مشاركتها في إفريقيا في تسعينيات القرن العشرين عبر "خطة الانفتاح على إفريقيا" أو بما يطلق عليها الخطة الأولية لإشراك إفريقيا التي أطلقت سنة 1998، والتي دعت إلى تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وقد كانت هذه الخطة الأولية مدفوعة إلى حد كبير بفشل تركيا في الحصول على اعتراف كعضو في الاتحاد الأوروبي في قمة الاتحاد الأوروبي سنة 1997، الأمر الذي جعل تركيا تسعى إلى توسيع وتعزيز مشاركتها مع الدول الأخرى المنفصلة عن الاتحاد الأوروبي[2] أين حولت تركيزها إلى إفريقيا، ففي البداية كان الدافع وراء هذا المحور هو الحاجة إلى تأمين المزيد من الدعم الدبلوماسي في السياقات الدولية، إلا أنه خلال عام 2005، بدأت العلاقات التركية الإفريقية تتعمق،

حيث كان هذا النمو مدفوعا بالجغرافيا السياسية العالمية، إضافة إلى النهج الحازم لحزب "العدالة والتنمية" في تركيا في منتصف عام 2000[3]، أين شهدت السياسة الخارجية التركية في مطلع الألفية الجديدة، تحولات جذرية متمثلة بتزايد الاهتمام التركي بإفريقيا ودول القرن الإفريقي تحديدا، وتزامن ذلك مع متغيرات وتحولات كبيرة في خارطة السياسة الدولية والإقليمية، بيد أن هذا التوجه التركي الجديد قد برز بشكل أكثر سطوعا مع وصول حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة في تركيا سنة 2002[4].

وفي هذا الإطار يشير وزير الخارجية التركية السابق ومهندس سياستها الخارجية "أحمد داود أوغلو" (Ahmet Davutoglu) في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" (Strategic Depth: Turkey's Position and Role in the International Arena) الصادر سنة 2001، صراحة إلى أن "السياسة الخارجية التركية قد أهملت التواصل مع قارة إفريقيا"[5] تحت عنوان محور أسماه بـ "الانفتاح على إفريقيا"، كما يشير في إحدى الصفحات الأخرى إلى أنه: "إذا ما أرادت تركيا ألا تبقى في ذيل الركب في هذه المنافسة الصعبة، فيجب عليها أن تغير وجهة نظرها تجاه المناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف، وفي مقدمة هذه المناطق إفريقيا، وكما عملت اليابان على تحقيق نجاح في الحصول على حصة مهمة في أسواق إفريقيا، من خلال تأثيرها الاقتصادي، بالرغم من عدم وجود اتصال مباشر لها مع إفريقيا، يتوجب على تركيا التي تبدي اهتماما بتعزيز تأثيرها الدولي، أن تهتم بمناطق المنافسة الاقتصادية والسياسية الدولية، كما يجب تجديد روح السياسة الخارجية، من أجل الانفتاح على إفريقيا والتركيز على المجالات الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى"[6]، وانطلاقا من ذلك اتخذت تركيا خيارا سياسيا منذ ما يقرب من عقدين من الزمن سياسة "الانفتاح على إفريقيا"، وعززت وجودها في المنطقة[7].

فعلى الرغم من أن حكومة "حزب العدالة والتنمية" أعلنت عن عام إفريقيا خلال سنة 2005، إلا أن الانفتاح على إفريقيا لم يكن مشروعا جديدا، بل إن هذا متجذر في الأحداث التي وقعت في عام 1998، بعد استبعاد تركيا من قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لهذا، قرر وزير الخارجية آنذاك "إسماعيل جيم" (İsmail Cem) إصلاح المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية التركية المتأخرة، وشمل هذا التعديل صياغة خطة العمل الإفريقية، التي سلطت الضوء على الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها تركيا في إفريقيا وأظهرت أن هناك تعاطفا عاما مع تركيا من جانب الدول الإفريقية[8]، ما جعل التجارة التركية تزدهر في القارة، حيث تضاعفت صادراتها إلى إفريقيا تقريبا في أقل من عقد، كما عملت تركيا على زيادة فتح عدد من السفارات في القارة والتي كان عددها سنة 2002، 12 سفارة فقط، وقد ارتفع العدد إلى 44 سفارة في عام 2024[9]، بينما ارتفع الوجود الدبلوماسي الإفريقي في تركيا من 10 سفارات في عام 2008 إلى 37 سفارة في عام 2021[10]، كما أطلقت برامج ثقافية ومجالس أعمال وشبكة رحلات واسعة في جميع أنحاء القارة، حيث تُسيِّر الخطوط الجوية التركية الآن رحلات إلى أكثر من 60 وجهة إفريقية[11].

وبخصوص الاهتمام التركي بالقرن الإفريقي وهي المنطقة ذات الأهمية الكبيرة في سياستها بالقارة الإفريقية، لا بد من الإشارة أولا إلى المجال الذي تشمله منطقة القرن الإفريقي، إذ يشير مصطلح القرن الإفريقي بشكل أساسي إلى شبه الجزيرة الصومالية، بما في ذلك الأراضي المنخفضة الساحلية للبحر الأحمر والمحيط الهندي، والامتدادات القاحلة الداخلية التي ترتفع إلى المرتفعات الإثيوبية المعتدلة، وإذا ما تم تعريفه بشكل ضيق، فإنه يشمل الدول الحالية في جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا والصومال وشعوبها المتنوعة، التي تسكن الأراضي البرية والبحرية الغنية بالموارد بشكل عام، ويحتل القرن الإفريقي موقعا استراتيجيا على الشواطئ الإفريقية للبحر الأحمر والمحيط الهندي، والتي تربطه بشبه الجزيرة العربية الجنوبية عبر مضيق باب المندب، وهو امتداد ضيق من البحر يبلغ عرضه حوالي 26 كم، تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية[12].

وتعود جذور العلاقات التركية بالقرن الإفريقي إلى حقبة الحكم العثماني في المنطقة، بيد أن نفوذها التاريخي قد انحسر فيها بشكل كبير مع سقوط الدولة العثمانية، حيث كانت هناك العديد من العوامل التي قد ساهمت في ذلك الانحسار نذكر منها الآتي[13]:

1. انهيار الدولة العثمانية.
2. سقوط كافة دول المنطقة تحت احتلال الاستعمار الأوروبي.
3. تغير أولويات السياسة التركية وتراجع اهتمامها في مناطق نفوذها التاريخية.
4. التوجه التركي نحو أوروبا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.
5. ضعف القدرات والإمكانات للحكومات التركية المتعاقبة.

وفي محاولة تركية لاستعادة نفوذها في المنطقة التي شهدت تواجدا وتغلغلا دوليا وإقليميا نظرا لأهمية المنطقة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية وانفتاحها على إفريقيا بشكل عام، قامت تكثفت المشاركة التركية في منطقة القرن الإفريقي بشكل كبير في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث تنظر أغلب الأدبيات القائمة التي تحلل هذا التطور إلى النهج التركي تجاه إفريقيا من حيث الأبعاد الفردية، أو الدوافع، لقرارات السياسة الخارجية – الاقتصادية، الإنسانية والأمنية، ونادرا ما تنظر الأدبيات إلى النهج التركي تجاه منطقة القرن الإفريقي كجزء من أجندتها الإقليمية الأوسع نطاقا للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يربطها بشكل أكثر وضوحا بالأحداث الحاسمة للازدهار الاقتصادي والأمن في تركيا[14]، وفي هذا الإطار تنبع أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لتركيا من موقعها الجغرافي الحيوي، إلى جانب أهميتها الجيواقتصادية بحكم تحكمها في أهم ممرات التجارة العالمية العابرة في مضيق باب المندب، حيث يعبر نحو 4.7 مليون برميل يوميا من النفط يوميا أي ما نسبته 26% وما قيمته 315 مليار دولار أمريكي، من مجمل تجارة النفط العالمية، بالموازاة مع مرور 33.000 رحلة بحرية سنويا بمحاذاة سواحل الصومال، إضافة إلى ما يمتلكه القرن الإفريقي من مفاتيح الدخول إلى البحر الأحمر والذي يحظى باهتمام جيوبوليتيكي كبير[15].

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن تصنيف التدخل التركي في منطقة القرن الإفريقي إلى ثلاث مراحل مهمة: 2005–2010؛ 2011–2015؛ 2016 – 2024، والتي يمكن إيضاحها كما يلي:

1. المرحلة الأولى (2005 – 2010):

في هذه المرحلة عملت تركيا على بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول الإفريقية، وخاصة في منطقة القرن الإفريقي، من خلال استغلال أدوات مختلفة للدبلوماسية العامة وإنشاء شبكة من الاتصالات، وخلال هذه المرحلة قد واجهت الحكومة – التي تشكلت من نخبة سياسية محافظة ناشئة – العديد من العقبات في المؤسسات التركية، بما في ذلك بعض الوزراء الرئيسيين مثل وزير الخارجية، ومعظم السلك الدبلوماسي والكوادر، ولم تكن المقاومة موجهة إلى التوجه الجديد للسياسة الخارجية بقدر ما كانت موجهة إلى حقيقة أن هذا التوجه تم الترويج له من قبل حزب سياسي (حزب العدالة والتنمية (AKP))، والذي انحرفت خلفيته عن الخلفية الكمالية التقليدية، وقد أدت هذه البيئة إلى إنشاء عدد كبير من المؤسسات والوكالات الحكومية الجديدة (أي إدارة الكوارث والطوارئ، ومعهد يونس إمري) وتعزيز صلاحيات المؤسسات القائمة (i.e. AFAD, Yunus Emre Institute) أي وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، وديانت، و (i.e. the Turkish Cooperation and Coordination Agency (TİKA), Diyanet, DEIK)

لتجاوز الكتل المؤسسية، وفي الوقت نفسه، سمح النهج الطبقي الذي تبنته الحكومة بمشاركة عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني، إلى ظهور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والتي تعد واحدة من السمات المميزة للوجود التركي في إفريقيا، وفيما يتعلق بالقرن الإفريقي، عملت تركيا على تعزيز العلاقات الثنائية القائمة، وفي مقدمتها تلك التي تربطها بإثيوبيا، شريكها الإقليمي الأكثر أهمية، فمن أجل تعزيز الروابط مع إثيوبيا، اتبعت تركيا سلسلة من الإجراءات شبه المنسقة من جانب مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك: فتح المدارس من خلال المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية؛ والزيارات الدبلوماسية برفقة رجال الأعمال وممثلين آخرين للمجتمع المدني؛ وإنشاء مكتب لوكالة التعاون والتنسيق التركية؛ وبدء رحلات مجدولة من قبل الخطوط الجوية التركية (المملوكة جزئيًا للدولة)؛ وافتتاح سفارة وقنصليات، وبموجب هذا النموذج المكون من خمسة أجزاء، عززت تركيا علاقاتها مع جيبوتي وإريتريا والسودان أوغندا وكينيا[16].

2. المرحلة الثانية (2011 – 2015):

وتعتبر مرحلة التوسع والامتداد التركي في إفريقيا عبر بوابة القرن الإفريقي، ففي سنة 2011 كانت أول زيارة للرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" (Recep Tayyip Erdoğan) إلى الصومال ليكون أول رئيس غير إفريقي يزور العاصمة "مقديشيو" التي كانت تعاني حينها أزمة إنسانية نتيجة للجفاف والتي حملت أبعادا إنسانية، اقتصادية وسياسية[17]، حيث أدت تركيا دورا حيويا في الصومال من خلال تقديم المساعدات خلال هذه المجاعة الكبيرة التي اجتاحتها[18]، وكانت بذلك نقطة التحول الحقيقية في المشاركة التركية والانخراط في منطقة القرن الإفريقي، من خلال الدور الذي أدته في الصومال في عام 2011، ومنذ ذلك الحين، أصبحت الصومال

محور السياسة التركية في المنطقة، وكان للتدخل الإنساني في الصومال تأثير كبير على كل من السياسة والوجود التركي في المنطقة، ومن منظور السياسة التركية؛ دفع الوضع في الصومال تركيا إلى تعزيز البعد الإنساني، وبسبب الشعبية التي اكتسبتها على المستوى الدولي، قررت بعد بضعة أشهر من جهودها الإنسانية الأولية الاستثمار بشكل أكبر في الدبلوماسية الإنسانية وتأسيسها كمنطقة متخصصة[19]، ومن ثم أصبح التعاون الإنمائي تدريجيا مجالا دبلوماسيا متخصصا جديدا حيث يُمَكِّن لتركيا تعزيز ظهورها والاعتراف بها دوليا، وفي هذا الصدد، تعزى بصمة تركيا الإفريقية إلى دورها الجديد ك "مانح صاعد"، مدعوما بخطابها الدبلوماسي الإستباقي والإنساني[20].

وقد أدى تعميق المشاركة في الصومال إلى تحويل الوجود التركي في منطقة القرن الإفريقي من خلال تبني نهج أحادي الجانب استباقي للقضايا السياسية الإقليمية، وحتى ذلك الحين، ظلت تركيا خارجة عن القضايا السياسية والأمنية في المنطقة، ولم تشارك إلا في المبادرات المتعددة الأطراف مثل عمليات مكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب، وكان الهدف السياسي التركي المعلن في منطقة القرن الإفريقي ولا يزال يتمثل في تعزيز استقرار المنطقة وأمن البحر الأحمر، ووفقا لصناع السياسات الأتراك، لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال استقرار الصومال، وخاصة من خلال تعزيز المؤسسات الصومالية، وتحقيقا لهذه الغاية، حاولت تركيا الحفاظ على موقف متوازن مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، وينطبق هذا بشكل خاص على إثيوبيا وكينيا، اللتين تعتبرهما تركيا من أصحاب المصلحة الرئيسيين في استقرار الصومال[21].

ويظهر تأثير المساعدات التنموية والاستثمارات التركية في دول القرن الإفريقي تفاعلا معقدا بين النوايا السياسية والطموحات العالمية وديناميكيات القوة المتغيرة، ويتعمق هذا الفحص في مناورات تركيا، وتلقي مساعداتها الإنمائية من قبل دول القرن الإفريقي، والعواقب المحتملة على مسار التنمية في المنطقة، حيث تعكس المساعدات التنموية والاستثمارات التركية في القرن الإفريقي دافعا استراتيجيا للاعتراف العالمي والمكاسب الاقتصادية من خلال تقديم مساعدات التنمية والاستثمار في منطقة القرن الإفريقي وباقي إفريقيا، أين تهدف تركيا إلى تعزيز مكانتها العالمية وإعادة تعريف نهجها التقليدي في السياسة الخارجية، حيث يخدم تقديم تركيا للمساعدة الإنمائية غرضا مزدوجا، يشمل رفع سمعتها الدولية وإعادة تقويم مسار سياستها الخارجية التاريخية، ويتجلى هذا السعي الاستراتيجي بشكل بارز في انخراط تركيا مع الصومال، حيث تطمح إلى ممارسة نفوذ عالمي متزايد، مما يشير إلى خروجها عن موقفها الراسخ في السياسة الخارجية، وتؤكد مشاركة تركيا المتزايدة في الصومال، والتي تتميز بالمساعدات الإنمائية الكبيرة والاستثمار، على الانتقال من نهج السياسة الخارجية الذي يركز على المنطقة إلى دور أكثر انخراطا على الصعيد العالمي[22].

3. المرحلة الثالثة (2016 – 2024):

في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016، أدت العديد من التغييرات المحلية – وخاصة الانتقال إلى النظام الرئاسي – إلى تغيير في السياسة الخارجية التركية، فقد تبنت تركيا موقفا تدخليا في الأزمات

الإقليمية، مع إعادة التوازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة لصالح الأخيرة، ومنذ تلك اللحظة، أصبح الالتزام التركي تجاه القرن الإفريقي مشروطا بشكل متزايد بالسياسة في الشرق الأوسط، مع تأثير تقليل أهمية منطقة البحر الأحمر في السياسة الخارجية التركية الأوسع، فمن ناحية أخرى، أدت السياسة الحازمة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في القرن الإفريقي إلى إبطاء الخطط التركية وخفض مستواها جزئيا، ومن ناحية أخرى أيضا، فقد أجبرت تدخلاتها المتزايدة (على سبيل المثال، في سوريا وليبيا، والتحديات الأكثر إلحاحا كتنظيم الدولة الإسلامية، والمنافسة مع اليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط) تركيا على إعادة النظر في أولوياتها الاستراتيجية[23]، ففي عام 2017، أنشأت معسكر "تركسوم" في العاصمة الصومالية "مقديشو"، وهو أكبر منشأة تدريب عسكري في الخارج، وفي عام 2019، تدخلت تركيا في الحرب الأهلية الليبية من خلال دعم إدارة طرابلس ضد "خليفة حفتر"، المدعوم من مصر وروسيا[24].

ويمكن القول حقيقة أن تركيا تسعى منذ سنوات لتوسيع نفوذها في القرن الإفريقي من خلال إقامة علاقات أقوى مع الصومال وإثيوبيا وجيبوتي، فلديها قاعدة عسكرية في الصومال تستخدمها حاليا فقط لأغراض التدريب دون أي نشاط عسكري فعلي للقوات التركية فيها، وجاءت أزمة البحر الأحمر منذ الحرب على غزة مطلع شهر أكتوبر 2023 بعد استهداف الحوثيين في اليمن للسفن التجارية فيه بحجة دعم غزة، لتزيد من الوجود العسكري الدولي في تلك المنطقة، ما يعني بالنسبة لتركيا زيادة التنافس على النفوذ في تلك المنطقة الحيوية، لذا فقد وجدت في طلب الصومال للدعم العسكري شهر فيفري 2024 فرصة مهمة لزيادة نفوذها العسكري في المنطقة، دون الحاجة للانضمام إلى التحالف الأمريكي البريطاني، واستعداء الحوثيين هناك[25]، ما جعل القرن الإفريقي حسب الباحث "زاش فيرتن" (Zach Vertin) كجزء من مبارزة استراتيجية أوسع لكسب النفوذ في الشرق الأوسط والبحر الأحمر وغربي المحيط الهندي[26].

ثانيا: آليات التغلغل التركي في منطقة القرن الإفريقي:

حاولت تركيا تعزيز تواجدها في منطقة القرن الإفريقي، وزيادة تغلغلها ونفوذها فيها، عبر الاعتماد على الدمج والتنسيق بين مختلف الآليات والأساليب، وقد تزامن ذلك مع زيادة حدة التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، وفي هذا الصدد يمكن توضيح هذه الآليات وفق ما يلي:

1. الدعم الاقتصادي:

يعتبر الدعم الاقتصادي أهم الأدوات التي ترتكز عليه السياسة التركية تجاه دول القرن الإفريقي، وهو الأمر الذي أوصت به "خطة إفريقيا" (الانفتاح على إفريقيا) سنة 2005، ليكون منطلقا استراتيجيا للتوجه التركي الجديد نحو القارة الإفريقية، حيث كانت هذه الخطة بمثابة الإعلام التسويقي الذي يفتح يُهيأ الأفارقة لفتح الأبواب أمام المبادرة التركية الجديدة، سعت بها إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول القرن الإفريقي، من خلال الاستثمارات وتوسيع التبادل التجاري، وذلك كمدخل للتأثير على هذه الدول وبناء جسور التواصل مع الشعوب الإفريقية، وفي هذا السياق شرعت تركيا في العمل على تقوية علاقاتها بالهيئة الحكومية للتنمية

(IGAD)، وانضمت إلى البنك الإفريقي للتنمية[27]، كما حصلت على صفة عضو مراقب في الإتحاد الإفريقي سنة 2005[28]، وفي سنة 2008 تم قبولها في الاتحاد الإفريقي كشريك استراتيجي، ومنذ ذلك الحين أعادت تركيا ضبط نهجها في التواصل مع القارة، وخلق شراكات مع المنظمات الإقليمية الإفريقية[29]، وواكب ذلك زيادة الاهتمام السياسي التركي بدول القرن الإفريقي، الذي دلَّ عليه تدفق الوفود التركية عليها وبأعلى المستويات، ومنها الزيارات المتتالية التي قام بها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، وأعضاء من حكومته في المنطقة، ودعوة الرؤساء والمسؤولين الأفارقة للمشاركة في القمة التركية – الإفريقية التي احتضنتها مدينة اسطنبول التركية سنة 2008، وقد شهدت تلك الفترة، تطورا نوعيا وكميا للزحف الاستراتيجي التركي نحو القرن الإفريقي، وكان إعلان تركيا استعدادها التام لدعم دول المنطقة في شتى المجالات أول الغيث، وقد ترجم ذلك إلى عديد من الاتفاقيات الثنائية شملت المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية[30].

وتجدر الإشارة إلى أن انخراط تركيا مع القرن الإفريقي لا يستند إلى المصالح الجيوسياسية فحسب، بل يستند أيضا إلى الضغوط المحلية لتوسيع نطاق وصولها الاقتصادي، أدى النجاح الاقتصادي السريع لتركيا في ظل حزب "العدالة والتنمية" إلى نموها لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات صعودا في العالم، وقد منح هذا النمو الاقتصادي تركيا الثقة لمتابعة أجندة سياسة خارجية أكثر حزما تطورت من التركيز الإقليمي إلى التواصل العالمي، ما جعل الشركات التركية تبحث عن أسواق أكبر لمنتجاتها وخدماتها، أين يُنظر إلى منطقة القرن الإفريقي على أنها مساحة جذابة للحكومة التركية والمستثمرين في سعيهم لاختراق المناطق التي سبق أن أهملها الشركاء الغربيون بسبب المخاطر المرتبطة بالأمن والتخلف، وفي هذا الصدد فقد ذهبت أكثر من ثلث استثمارات تركيا في القارة إلى إثيوبيا باعتبارها بوابة للقرن الإفريقي، نظير تمتع إثيوبيا بأهمية جيوستراتيجية لتركيا، ففي عقد واحد، ارتفعت تجارة تركيا مع إثيوبيا مائة ضعف من 40 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2003 إلى 4 مليار دولار أمريكي سنة 2013[31].

كما عملت على إنشاء شركات استثمارية فيها إضافة إلى متاجر وأسواق، فوفقا للجنة الاستثمار الإثيوبية أنشأت حوالي 200 شركة تركية بما أدى إلى توفير فرص عمل للسكان المحليين، وساهم في توظيف حوالي 20.000 شخص، حيث تعد إثيوبيا واحدة من أكبر الأسواق في إفريقيا وأسرع الاقتصادات الإفريقية نموا، ما جعلها هدفا مهما للدبلوماسية والاستثمار التركيين[32]، وقد استثمرت تركيا في التصنيع وقامت بدور رئيسي في المساهمة في مشاريع البنية التحتية، ففي سنة 2014، طلبت الحكومة الإثيوبية دعم الحكومة التركية من خلال بنك (Exim) التركي للمساعدة في بناء مشروع سكة حديد (Awash-Woldia)، كما قامت شركة البناء التركية العملاقة "يابي ميركيزي" (Yapı Merkezi) في عام 2012، بتوقع صفقة لبناء خط سكة حديد بطول 400 كيلومتر يربط شرق ووسط وشمال إثيوبيا بميناء جيبوتي[33]، وعموما في السنوات العشر الماضية، وضعت تركيا أكثر من 1.2 مليار دولار من استثمارات تمويل التنمية في إثيوبيا مع مزيد من الدعم للقطاع الاجتماعي، بما في ذلك التعليم والمياه والصحة[34]، كما بلغت حجم الاستثمارات التركية في إثيوبيا حوالي 2.5 مليار دولار

أمريكي خلال سنة 2021[35]، وقد زاد حجم الاستثمارات التركية فيها ما جعلها تصنف بأنها ثاني أكبر مستثمر في إثيوبيا بعد الصين، إذ وصلت المبادلات التجارية معها إلى 650 مليون دولار سنة 2022[36].

كما قامت تركيا أيضا باستثمارات متواضعة في البداية في دولة جيبوتي المرفئية الصغيرة سرعان ما زاد حجمها[37]، وأصبح التعاون الاقتصادي بينها وبين تركيا يشهد نموا ملحوظا، حيث دشنت تركيا وبالشراكة مع جيبوتي خطا ملاحيا استراتيجيا، من أجل رفع حجم التبادل التجاري بينهما، أين وصل إلى 255 مليون دولار أمريكي سنة 2019 بعدما أن كان 96 مليون دولار أمريكي سنة 2014[38]، كما أدت العلاقات الصومالية – التركية إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار مع الشركات التركية مع مراجعة جهود المساعدة الإنمائية لتغطية مشاريع البنية التحتية والتصنيع والاستثمار في قطاع الأمن، ما جعل إدارة البحر والمطارات الرئيسية في "مقديشو" تتم من قبل الشركات التركية، أين تساهم بنسبة 80% من إيرادات الحكومة الصومالية[39]، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال إلى حوالي 206 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2021 بعد أن كان 150 مليون دولار أمريكي سنة 2017[40]، كما أن لعائلة الرئيس "أردوغان"، وبالتحديد صهره "سلجوق البيرق" (Selçuk Bayraktar)، تعاملات تجارية مهمة مع الصومال، أهمها إدارة ميناء "مقديشو" البحري ومطار "مقديشو" الجوي[41]، وتبقى إيريتيريا خارج المعادلة، في الوقت الراهن، فرئيس هذه الأخيرة يعتبر أهم حليف للمعسكر السعودي/الإماراتي، بحكم أن الشركاء الخليجيين قد دفعوا له لاستئجار قاعدة عسكرية فيها سنة 2015، كما ساعدوا إيريتيريا لاحقا على رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليها[42].

واعتبارا لذلك، يغطي البعد الاقتصادي والاهتمام التركي جانبا كبيرا على مبررات وجودها في منطقة القرن الإفريقي، فبرغم ما تشهده دول منطقة القرن الإفريقي من حالة احتدام التنافس والوقوع في أزمات من حين لآخر، إلا أن التعاون الاقتصادي بينها وبين تركيا قد شهد نموا ملحوظا[43]، ومن ثم فإن تقديم تركيا للمساعدات والاستثمارات وزيادة التبادل التجاري، يعمل كأداة دبلوماسية متعددة الأوجه تتجاوز الآثار المادية المباشرة، إنه يعمل على تضخيم وجود تركيا على المسرح العالمي، وإبراز صورة الخير والمشاركة الاستباقية في مواجهة التحديات العالمية، ويضع هذا الالتزام النشط تركيا كمشارك عالمي مسؤول وديناميكي، مما يساهم في بروزها والاعتراف بها في المجتمع الدولي من خلال تنمية التعاون الدائم وتأسيس وجود كبير في القرن الإفريقي، أين تعزز تركيا نفوذها في منطقة ذات أهمية عالمية متزايدة، هذه المشاركة العميقة لا تعزز مكانة تركيا كمشارك مؤثر في القرن الإفريقي فحسب، بل تضع أيضا الأساس لتشابكات دبلوماسية أوسع، مما يعزز آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي والتفاعل السياسي في القارة الإفريقية[44].

2. المساعدات الإنسانية:

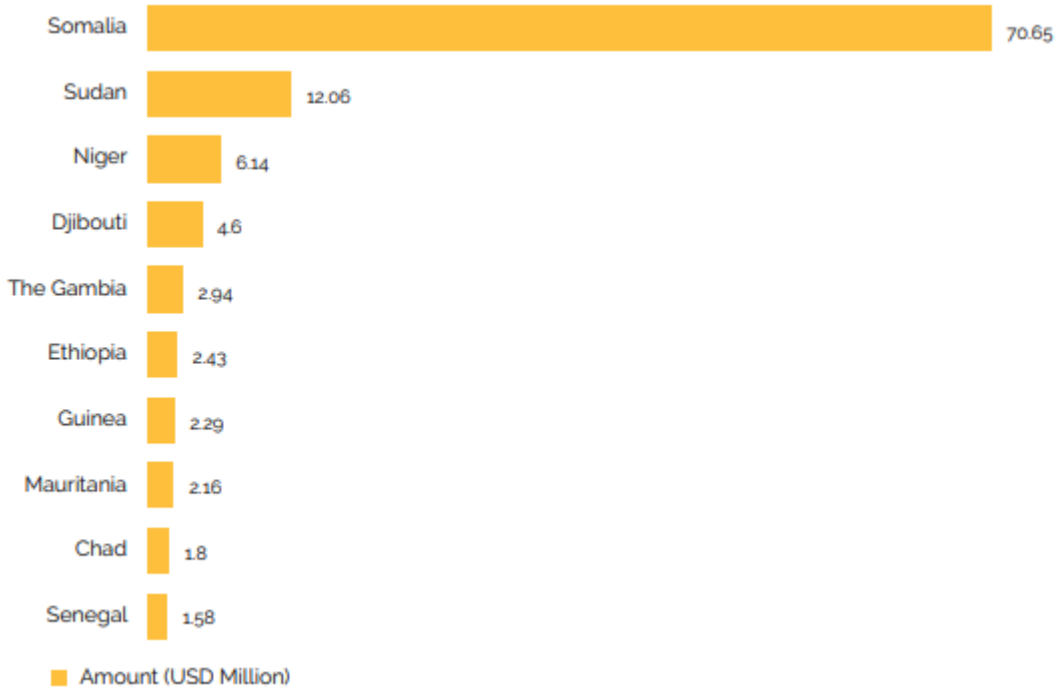
تمثل مسألة المساعدات الإنسانية والإنمائية، فإنها تمثل القاعدة الأخرى التي اعتمدت عليها تركيا لفرض سيطرتها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية على دول القرن الإفريقي، ولذلك عملت تركيا خلال السنوات الماضية، على توسيع حجم المساعدات الإنسانية والتنموية التي تقدمها لدول القرن الإفريقي،

كما افتتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) مكاتب لها في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" سنة 2005، وفي العاصمة السودانية "الخرطوم" أيضا سنة 2006، وفيما بعد في العاصمة الصومالية "مقديشو" والعاصمة "جيبوتي" سنة 2011، وفي العاصمة الكينية "نيروبي" أيضا سنة 2012، ولم تقتصر تلك المساعدات على الجانب الحكومي فحسب، بل تدفقت عديد من المنظمات والهيئات الخيرية التركية على المنطقة، وساهمت في دعم وتعزيز العلاقات التركية مع دول وشعوب المنطقة[45]، ولعل أبرز علاقاتها في المنطقة هي تلك التي مع الصومال، حيث ساهمت تركيا بالمساعدات الإنسانية وذهبت خطوة إلى الأمام للاستثمار فيها من خلال علاقات تجارية وسياسية أوثق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية الدول العاملة والمستثمرة في الصومال لديها مقار ومكاتب في العاصمة الكينية "نيروبي"، نتيجة لعقود من الحرب الأهلية، ومع ذلك، فقد اختارت تركيا العمل مباشرة في "مقديشو"، مما مكن البلاد من تنفيذ أهداف سياستها الخارجية بطريقة مباشرة أكثر بكثير من العديد من الدول الأجنبية، وقد أثار هذا القرار صورة إيجابية عن تركيا من قبل المواطنين الصوماليين الذين شعروا في السابق بأن المجتمع الدولي تخلى عنهم أثناء تعاملهم مع حالات الطوارئ الإنسانية والتهديدات الإرهابية، وقد تكثف التدخل التركي في الصومال استجابة للمجاعة التي حدثت فيها خلال الفترة (2010-2012)، ومنذ ذلك الحين، تدرجت العلاقة بين تركيا والصومال لتشمل قضايا أخرى تتجاوز تقديم المساعدات الإنسانية، ففي سنة 2011 أصبح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أول زعيم غير إفريقي يزور العاصمة الصومالية "مقديشو" منذ انهيار الدولة فيها في عام 1991، وأعقبت زيارته تلك سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، بما في ذلك إنشاء أول شركة طيران رئيسية، تابعة للخطوط الجوية التركية، والتزامها بتسيير رحلات مباشرة من "مقديشو" وقبل بضعة أشهر من الزيارة، نظمت تركيا اجتماعا مع منظمة التعاون الإسلامي، التي تعهدت بالتبرع بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي كمساعدات الإنسانية للصومال، وفي سنة 2012 استضافت تركيا مؤتمرا للأمم المتحدة حول عملية الانتقال الديمقراطي في الصومال كمنصة حوار لتسهيل النقاش حول وضع السلام والأمن فيها[46]، كما قدمت تركيا هبات مالية للصومال كان آخرها دفع هبة مالية بقيمة 30 مليون دولار عام 2021 استخدمتها الحكومة الصومالية في دفع جزء من رواتب موظفي الحكومة، بل وحتى نواب البرلمان[47]، وحسب تصريح للرئيس التركي "أردوغان" فقد قدمت تركيا أكثر من مليار دولار أمريكي كمساعدات للصومال بين عامي 2011 و2022[48].

يتضح مما سبق ذكره؛ أن تركيا تعتمد على البعد الإنساني كآلية للتغلغل في دول المنطقة، أين تنفذ الهيئات التركية فيها مشاريع إنمائية متعددة المجالات، وكان هذا البعد هو عنوان التدخل التركي في الصومال منذ زيارة الرئيس التركي "أردوغان" لها سنة 2011، وتجدر الإشارة إلى أن حجم المشاريع التنموية التي مولتها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" (TIKA) في الصومال وحدها حوالي 500 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين (2011-2018)، هذه الوكالة التي تنشط بشكل كبير في كل من جيبوتي وإثيوبيا وكذا السودان، ولها مشاريع تعليمية وصحية وثقافية، اكتسبت من خلالها تركيا تعاطفا وقربا من شعوب المنطقة[49].

الشكل رقم (01): أكبر عشرة متلقين لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019 (مليون دولار أمريكي)

Top ten recipients of Turkey's gross ODA in SSA in 2019 (USD Million)



المصدر:

* Emel Parlar Dal & Samiratou Dipama, "Assessing Turkey–Africa Engagements", the Africa Policy Research Institute (APRI), Policy Brief, Berlin, 27 April 2023, p. 17. (https://doi.org/10.59184/pb023.03)

حسب الشكل رقم (01) أعلاه والذي يمثل أكبر عشرة متلقين لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لتركيا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال سنة 2019، فإن الصومال قد تلقت 70.65 مليون دولار أمريكي خلال نفس السنة محتلة المرتبة الأولى في تلقي المساعدات الإنمائية الرسمية التركية، تليها من دول القرن الإفريقي جيبوتي بقيمة 4.6 مليون دولار أمريكي، ثم إثيوبيا بقيمة 2.43 مليون دولار أمريكي، ما يبين مستوى التغلغل التركي في المنطقة عن طريق هذه المساعدات الحكومية.

3. استخدام العامل الديني والتاريخي:

لقد شكل العامل الديني والحضاري عنصرا مهما في مسألة العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي، وكان مدخلا لتعزيز التعاون السياسي، الدبلوماسي، الاقتصادي والأمني مع هذه الدول، كما شكل عنصرا محركا للتوجه التركي نحو المنطقة، في ظل تأثير الدين على صناعة السياسة التركية وكذلك نفوذه في توجيه السياسة الخارجية التركية أو ما يسمى بالظاهرة "العثمانيين الجدد"، ففي سنة 2006، استضافت مدينة اسطنبول التركية مؤتمر "رجال الدين الأفارقة" وقد شكل هذا المؤتمر، نقطة جوهرية في توظيف تركيا العامل الديني في تحقيق طموحها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي، ومنذ ذلك الحين أصبحت مدينة "اسطنبول"

محورا لكثير من المؤتمرات والاجتماعات للحركات والأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي التي تناقش سبل التعاون لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية المشتركة، كما ظهرت العديد من المبادرات التركية لتعزيز علاقات التعاون مع التيارات الإسلامية الفاعلة في الساحة ومع الحركات القُطْرية ذات التوجه الإخواني، وقد شكل هذا التوصيف خارطة استقطاب وأثر في ازدياد الدعم التركي للجماعات الإسلامية في المنطقة، ولم يقتصر الدور التركي على تنظيم المؤتمرات والتواصل فحسب، بل تعداه إلى مجالات التدريب وبناء قدرات قيادات التيارات الإسلامية وتقديم الدعم السياسي والمادي لهذه الحركات وبالأساس "الحركات الإخوانية"، وقد كشفت العديد من التقارير المتواترة عن التعاطي التركي العميق مع قيادات الحركات الإسلامية لتنسيق الجهود بشأن قضايا المنطقة، وهنا يبدو جليا مدى استغلال تركيا للبعد الحضاري الديني، بهدف إحداث تأثير دعائي ملموس في المنطقة، قد شكل ذلك مناخا مناسبا للنهوض الأصولي القوي والنفوذ المتزايد لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، واعتبارا لذلك يمكن القول بأن تركيا قد نجحت في استثمار العامل الديني، لاستعادة دورها ونفوذها التاريخي وبناء جسور من الثقة مع الدول والشعوب في القرن الإفريقي، نظرا لأهمية الدين في وجدان هذه الشعوب الإفريقية[50]، ونتيجة للمساعدات التي تقدمها لدول المنطقة، تعمل تركيا إلى الترويج لمشاريعها بشكل كبير، فغالبا ما يستفيد الأتراك من الروابط الثقافية والدينية المشتركة لإضفاء الشرعية على عملياتهم وتحسينها، في حين تسهل مديرية الشؤون الدينية التركية (المعروفة أيضا باسم ديانت) بعض المشاريع[51]، كما أنشأت تركيا المكتب القاري لوكالة الأناضول (AA) (the continental office of Anadolu Agency (AA)) في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، والتي تعتبر هذه الخطوة محاولة لإزالة تبعية وسائل الإعلام في تركيا من الغرب، لأن وسائل الإعلام التركية عادة ما تستورد الأخبار والصور حول إفريقيا من القنوات الإعلامية الغربية مثل: (BBC) و (CNN) و (France 24) و (AFP) و (Reuters)، وهو ما أتاح لصانعي الأخبار الأتراك الموجودون في "أديس أبابا" وكذلك في "نيروبي"، "داكار"، "جوهانسبرغ"، "كيب تاون"، "الخرطوم" و"أبوجا" بإنتاج محتوى إعلامي مميز، بالإضافة إلى ذلك، تنظم وكالة الأناضول (AA) برامج تدريبية للصحفيين الأفارقة حول الصحافة ووسائل الإعلام عبر الإنترنت التي تجمع بين الممارسة والنظرية[52].

4 . العامل الأمني والعسكري:

يمثل العنصر الأمني والعسكري أحد الأساليب الحديثة التي انتهجتها تركيا مؤخرا، لتأمين نفوذها ومصالحها الاقتصادية المتنامية بمنطقة القرن الإفريقي، حيث أصبح التعاون العسكري في صلب العلاقات التركية – الصومالية والذي تعود بوادره إلى سنة 2015[53]، ثم أصبح أكثر اهتماما من قبل الطرفين، وفي هذا الإطار جاء قرار الحكومة التركية إنشاء أكبر قاعدة عسكرية لها في خارج حدودها في الصومال[54] بالعاصمة" مقديشو"، والتي افتتحتها عام 2017، وتُعرف باسم معسكر "تركصوم" (TURKSOM)، وهي قاعدة عسكرية وكلية حربية لتدريب وتأهيل جنود جيش الصومال، حيث يتخرج منها سنويا نحو 1500 جندي، ويصل إجمالي من تخرج منها نحو 10.000 جندي، وقد تأسست القاعدة في سياق رؤية تركية واسعة للانتشار

العسكري الاستراتيجي خارج حدودها، يشمل العراق وقطر وقبرص التركية، ويوفر التواجد في الصومال الذي يتمتع بأطول خط ساحلي وطني في إفريقيا أي حوالي (3025 كم)، حضورا تركيا في القرن الإفريقي الذي يتحكم في باب المندب أحد أهم المضايق الاستراتيجية في العالم[55]، فعلى الرغم من أن هذه القاعدة رسميا وقانونيا تعتبر منشأة لتدريب الجيش الوطني الصومالي، إلا أنها في الممارسة العملية بمثابة موقع عسكري تركي في المنطقة، الأمر الذي أصبح يُنظر له على أنه تهديد محتمل لمصالح منافسيها[56]، وبذلك تكون قد بدأت فعلا باستخدام أدوات جديدة "القوة الصلبة" لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية على دول القرن الإفريقي، بعدما تمكنت من تحقيق العديد من المكاسب في المنطقة من خلال استخدام وسائل القوة الناعمة"، ولقد أثار هذا القرار كثيرا من الشكوك والتساؤلات حول أبعاد الدور التركي في المنطقة، والأهداف الحقيقية وراء إنشاء قاعدة عسكرية بهذا الحجم، وما يمكن لها من تأثيرات وتداعيات بالغة على دول المنطقة والقوى الدولية والإقليمية ذات المصالح في المنطقة، وهذا الأسلوب الجديد ليس الغرض منه كما تزعم تركيا تطوير علاقتها مع دول المنطقة وإفادتها من التجارب الحديثة، وإنما ظل الهدف هو نفس الهدف القديم الذي استخدمت الدول الكبرى تجاه دول المنطقة[57]، وعلى إثر ذلك شهدت المنطقة منافسة متزايدة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية الصاعدة، كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، إيران إضافة إلى قوى أوروبية، فمنذ سنة 2001، تم بناء ما لا يقل عن ثمانية عشر قاعدة عسكرية أجنبية في المنطقة، خصصت أساسا لعمليات مكافحة الإرهاب والقرصنة وحماية المصالح التابعة لتلك القوى[58].

وإدراكا لأهمية المنطقة في المنظور الاستراتيجي التركي في ظل هذا التنافس والتواجد الدولي فيها، وعلى أساس أن تركيا تعتبر الصومال أهم شريك لها في إفريقيا وفي هذه المنطقة بالتحديد، ونتيجة للتحديات الراهنة منذ الحرب على غزة شهر أكتوبر 2023، أقدمت تركيا على السعي لإبرام اتفاقية مع الصومال في 8 فبراير 2024، أين تم توقيعها بتركيا كل من وزير الدفاع التركي "يشار غولر" (Yasar Guler)، ووزير الدفاع الصومالي "عبد القادر محمد نور" (Abdulkadir Mohamed Nur)، اتفاقية إطار للتعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا وحكومة الصومال الفيدرالية، وتتسم هذه الاتفاقية بأنها استثنائية وغير مسبوقة لتركيا مع أي دولة، وجاءت موسَّعة بشكل يُعطي تركيا نفوذا عسكريا شبه كامل على الصومال، برا وبحرا وجوا[59]، وقد وافقت الحكومة الصومالية في 21 فيفري 2024[60]، على "الاتفاقية الإطارية للتعاون الدفاعي والاقتصادي" مع تركيا، لمدة عشر سنوات، أين أعلن الرئيس الصومالي "حسن شيخ محمود" موافقة مجلس الوزراء الصومالي عليها، إذ جاءت موافقة البرلمان الاتحادي الصومالي على الاتفاقية بأغلبية 213 صوتا مقابل 3 أصوات[61]، وتشمل هذه الاتفاقية ما يلي[62]:

1 – اجراء مناورات وتدريبات عسكرية بحرية وجوية وبرية بين البلدين.

2 – بناء تركيا وتبيع سفن عسكرية للصومال، حيث سيكون للقوات البحرية التركية الحق الكامل في استخدام الموانئ البحرية الصومالية الحالية، وإنشاء موانئ وقواعد عسكرية بحرية جديدة.

3 – التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال الملاحة البحرية والتجارة.

4 – انشاء تركيا قوات خفر سواحل للصومال.

5 – مساعدة تركيا الصومال على استخراج الموارد البترولية والغازية من مياهه الإقليمية.

6 – انشاء قواعد عسكرية تركية وأخرى مشتركة في الصومال (جوية وبحرية وبرية).

7 – مساعدة تركيا الصومال على حماية البيئة البحرية، ومنع التلوث.

8 – جميع هذه المنشآت والصناعات ستتولاها الشركات التركية، مع إمكانية أن تحصل الصومال على إذن تركيا للتعاون مع شركات أخرى.

9 – فتح الأجواء الصومالية بالكامل للاستخدام المدني والعسكري التركي.

ومن المرجح أن تعتزم الصومال من خلال هذه الاتفاقية على ردع ميناء إثيوبيا في أرض الصومال في ظل استمرار التوترات الإقليمية حول صفقة ميناء إثيوبيا وأرض الصومال، حيث سمح هذا الاتفاق لتركيا ببناء وتدريب وتجهيز البحرية الصومالية ونشر سفن، لمكافحة النشاط غير القانوني وإزالة "أي انتهاكات أو تهديدات خارجية" إلى الساحل الصومالي مقابل حصول تركيا على 30% من عائدات المنطقة الاقتصادية الخالصة الصومالية[63]، حيث تحمل هذه الحصة إمكانات اقتصادية كبيرة إذا تمكنت تركيا من المساعدة في تطوير "الاقتصاد الأزرق" في الصومال، والذي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية في المحيطات والمناطق الساحلية الصومالية، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة والشحن واستخراج النفط والغاز في البحر، وهذا يشمل 30 مليار برميل من النفط الخام[64]، حيث يمتلك الصومال نحو 200 مليار م^3 من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، وحاليا وبموجب الاتفاقية الدفاعية والاقتصادية بين تركيا والصومال، ستوفر تركيا أيضا بناء وتدريب وتجهيز القوات البحرية الصومالية وتطوير قدراتها؛ كما تمنح الاتفاقية تركيا سلطة شاملة تضمن حماية البحر الصومالي وحدوده المائية من أي تهديد خارجي، وستساعد تركيا الصومال في الاستفادة من خيرات بحرها وتطوير ما يطلق عليه الاقتصاد الأزرق، حيث يقدر حجم ما تخسره الصومال ما بين 100 مليون و450 مليون دولار أمريكي سنويا بسبب أنشطة الصيد غير المشروعة التي تقوم بها السفن الأجنبية على طول سواحله[65].

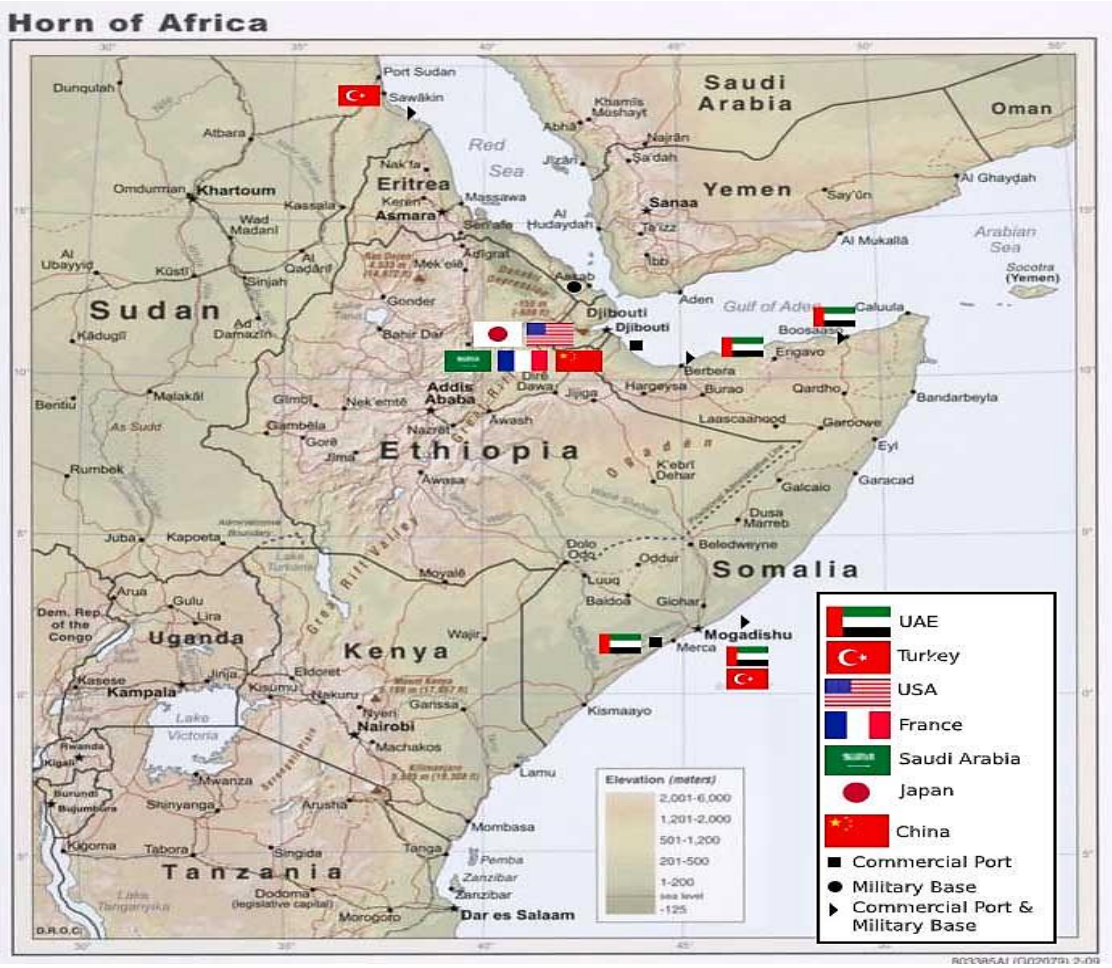
ويعد الاتفاق البحري بين الصومال وتركيا مكسبا اقتصاديا وجيوسياسيا كبيرا لتركيا إلا أنه قد يزيد من التوترات بين تركيا وإثيوبيا، وستزيد الصفقة من الوجود البحري التركي والموالي لتركيا بالقرب من الممرات المائية الحيوية قبالة الساحل الصومالي، مثل مضيق باب المندب، مما يسمح لتركيا بزيادة نفوذها الجيوسياسي في المنطقة، فعلى الرغم من أن القوات البحرية التركية موجودة بالفعل في البحر الأحمر كجزء من جهود الأمم المتحدة لمكافحة القرصنة، إلا أنها تصف الصفقة البحرية الصومالية بأنها طريقة أخرى لمكافحة القرصنة والصيد غير القانوني وقضايا أخرى[66]، وفي هذا الإطار من المرجح أن تنظر إثيوبيا إلى الاتفاق الصومالي التركي بقلق؛ لأنه يضعها في مواجهة محتملة مع البحرية التركية، ويهدد بإجهاض خططها للحصول على منفذ

بحري تجاري وعسكري دائم على خليج عدن والقرن الإفريقي في منطقة أرض الصومال (الانفصالية)، إذ تأتي الاتفاقية التركية الصومالية بعد توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع أرض الصومال شهر جانفي 2024، والتي تمنح إثيوبيا ميناء بحريا مقابل الاعتراف باستقلال أرض الصومال، وهو ما تعارضه الصومال على اعتبار أن هذا الاتفاق ينتهك وحدة أراضيها[67].

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 19 فيفري 2024، وقَّع وزير الدفاع التركي ثلاث اتفاقيات تعاون مع جيبوتي، اشتملت على التعاون في مجال التدريب العسكري، والتعاون المالي العسكري، وبروتوكول تنفيذ المساعدات النقدية، وذلك خلال استضافته نظيره الجيبوتي "حسن عمر محمد" في العاصمة "أنقرة"، وبخصوص الاتفاقية مع جيبوتي، فمن المتوقع أنها تؤسس لقيام الجيش التركي بتدريب وتأهيل القوات الجيبوتية، ومن المحتمل أن تمهد لافتتاح قاعدة عسكرية لوجستية لتركيا في جيبوتي التي تتمتع بموقع حيوي على مضيق باب المندب، حيث تعتمد جيبوتي على عائدات تأجير مواقع لقواعد عسكرية بنسبة تصل إلى 18% من إجمالي دخلها السنوي، ففي سنة 2020 بلغت إيرادات تأجيرها لمواقع قواعد عسكرية حوالي 129 مليون دولار أمريكي، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية فيها بنحو 63 مليون دولار أمريكي، فيما تدفع فرنسا 40 مليون دولار أمريكي، والصين 20 مليون دولار أمريكي، اليابان 3.5 مليون دولار أمريكي، وإيطاليا 2.5 مليون دولار أمريكي، ومن ثم فإن تزامن التوقيع على الاتفاقيتين يشير إلى أن الخطوة التركية لا ترتبط مباشرة بالتوتر بين إثيوبيا والصومال مؤخرا؛ ولكنها ترتبط برؤية تركيا الاستراتيجية بالانتشار العسكري خارج أراضيها لتأمين مصالحها، وتكامل نفوذها في مناطق الخليج العربي وخليج عدن والبحر الأحمر وانتهاء بشرق المتوسط[68].

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التواجد العسكري التركي في منطقة القرن الإفريقي، والذي سبقتها فيه القوى الغربية التقليدية إضافة إلى القوى الكبرى المتنافسة على غرار كل من روسيا والصين، جعل من القوى الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط تبدي اهتماما كبيرا بهذه المنطقة كمثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعمل على إنشاء قواعد عسكرية ومراكز تجارية فيها، بما يتوافق مع العملية الجديدة التي يمكن وصفها عموما بـ "عسكرة وتسويق الموانئ" في القرن الإفريقي[69]، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن جيبوتي تعتبر الدولة الوحيدة في العالم التي تتمركز فيها قوات عسكرية أميركية، فرنسية، ألمانية، إيطالية، إسبانية ويابانية إضافة إلى الصينية؛ ولقد تحول الانتشار العسكري الأميركي في جيبوتي من وجود عسكري ناعم إلى ترتيب ذي أهمية استراتيجية كبيرة[70].

خريطة رقم (01): الوجود المكثف للقواعد العسكرية أجنبية في دول القرن الإفريقي



المصدر:

*Fekade Terefe and Mulugeta Tesfaye, "Militarisation of the Horn of Africa and what this means for regional security", 09 October 2023, Good Governance Africa (GGA), (23/08/2025), see: https://urlc.net/IG3U

وبشكل عام يمكن القول بأن تركيا قد أصبحت تعد واحدة من أبرز الجهات الفاعلة التي تدخلت في منطقة القرن الإفريقي لأغراض مختلفة، أين يتخذ وجودها فيها أشكالا متنوعة، من التمثيل الدبلوماسي والسياسي إلى الوجود العسكري الفعلي، حيث نجحت في السنوات الأخيرة حسب الباحث "سواديق سوفيان علي" (Suadiq Sufian Ali) في تحقيق وتجسيد الإجراءات التالية في منطقة القرن الإفريقي[71]:

1 – عسكرة الموانئ: أنشأت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في إفريقيا في ميناء الصومال.

2 – استخدام أدوات القوة الناعمة: قدمت تركيا المساعدات الإنسانية والمنح الدراسية وغيرها من الآليات لتعظيم وجودها بما يتجاوز العمليات العسكرية في المنطقة.

3 – تسويق المنتجات التركية: تعمل تركيا على تعميق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول القرن الإفريقي لإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها.

4 – تسويق الموانئ: حاولت تركيا استئجار عدد من الموانئ الاستراتيجية، وباستخدام أشكال التدخل المذكورة أعلاه، حاولت تركيا توسيع نفوذها في منطقة القرن الإفريقي، أين يأمل الرئيس التركي "أردوغان" في استعادة تركيا المجهزة ثقافيا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا من خلال سياسات "العثمانية الجديدة".

ثالثا: فرص وتحديات التواجد التركي في منطقة القرن الإفريقي في ظل التنافس الإقليمي والدولي:

نتيجة لأهمية منطقة القرن الإفريقي الجيوبوليتيكية، والجيواقتصادية والاستراتيجية، الأمر الذي دفع القوى الكبرى والصاعدة إلى تأمين قنوات تجارتها العالمية، والبحث عن موطئ قدم لها في منافذ القرن الإفريقي، والعمل على نشر قواعد عسكرية إقليمية أو بناء تحالفات استراتيجية مع دوله، لتأمين خطوط تجارته بحرا وجوا[72]، حيث شهد القرن الإفريقي تغيرات بعيدة المدى في علاقاته الأمنية الخارجية، وهي تشهد في الوقت نفسه زيادة في بناء القوات العسكرية الأجنبية برا وبحرا، وتوسيع الأجندات الأمنية التي تتبعها هذه الجهات الفاعلة الخارجية[73].

ونتيجة لذلك كان هناك تنافس بين القوى الكبرى والإقليمية في منطقة القرن الإفريقي، والذي يتجلى بوضوح في جيبوتي، هذه الدولة الصغيرة التي على الجانب الإفريقي من مضيق باب المندب الاستراتيجي على البحر الأحمر، والذي اجتذب اهتمام القوى الخارجية لفترة طويلة وهو الطريق الرئيسي للاستيراد والتصدير إلى إثيوبيا، وبسبب موقع جيبوتي الاستراتيجي، احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة المهام المشتركة في منطقة القرن الإفريقي في معسكر "ليمونير" (Lemonnier) منذ سنة 2002، في حين أن دول أخرى، بما في ذلك الصين ودول أوروبا الغربية واليابان والمملكة العربية السعودية، لديها أيضا قواعد فيها، ولقد كانت العلاقات الصينية مع جيبوتي مدفوعة بالسياسة الاقتصادية للدولة بحثا عن التواجد عند مصب البحر الأحمر، والذي يُنظر إليه كموقع استراتيجي ولوجستي أساسي في "سلسلة اللآلئ" التي تُشكِّل جزءًا من مبادرة الحزام والطريق في الصين، ففي سنة 2014، بحثت الصين عن فرصة للمشاركة في عمليات الموانئ في إريتريا، بالموازاة مع اقترابها أيضا من حكومة جيبوتي لنفس الغرض، وبعد أربع سنوات، انتزعت السلطات الجيبوتية امتياز شركة "موانئ دبي العالمية" (DP World) لمدة 30 عاما لتشغيل محطة حاويات دورياليه وسلمته إلى الشركة الصينية (China Merchants) التي تتخذ من هونج كونج مقرا لها، والتي وقعت منذ ذلك الحين عقدا بقيمة 3 مليار دولار لتوسيع ميناء مدينة جيبوتي القديم[74]، وعلى إثر ذلك، أصبحت الصين الفاعل الخارجي الرائد في منطقة القرن الإفريقي، فقد أقامت شراكات مع معظم حكومات القرن الإفريقي، باستثناء دولة واحدة رافضة وهي أرض الصومال، التي سعت إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب للحصول على اعتراف دولي باستقلالها بحكم الأمر الواقع، وبفضل موقعها الاستراتيجي، أقامت أرض الصومال علاقات وثيقة مع الإمارات العربية المتحدة وتايوان، وتواصل الحفاظ على علاقة وثيقة مع إثيوبيا، ومع تشغيل ممر "بربرة" الذي يربط إثيوبيا بخليج عدن الآن، فإنه يوفر طريق استيراد وتصدير بديل لإثيوبيا، حتى لو كان من المرجح أن تظل جيبوتي في الوقت الحالي مركزا لوجستيا وعسكريا استراتيجيا أكثر أهمية، ومع ذلك، فإن الاهتمام الأمريكي بأرض الصومال

في سياق المنافسة الإقليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد يفتح آفاقًا جديدة للتعاون وإعادة التنظيم الإقليمي[75].

وكجزء من استراتيجية الصين لترسيخ وجودها في جيبوتي على المدى الطويل، قدم الدائنون الصينيون قروضا واسعة النطاق، حيث تقدر ديون جيبوتي بأكثر من 70% من إجمالي ديونها الخارجية للدائنين الصينيين، أما إثيوبيا، فتقدر ديونها للصين حوالي 14 مليار دولار أمريكي، وعلى اعتبار أن هذه الدول تعد الدافع الصيني للنفوذ في هذه المنطقة الغنية بالموارد ذات الإمكانات السوقية الكبيرة، ومن خلال وجودها الاقتصادي، اكتسبت الصين فرص التأثير على صنع القرار السياسي وتأكيد مكانتها في منطقة القرن الإفريقي وفي القارة الإفريقية بشكل عام، حيث قامت الصين ببناء البنية الأساسية للسيطرة على الوصول اللوجستي الرئيسي إلى السوق الإثيوبية[76]، من خلال قيام "بنك الصين للاستيراد والتصدير" في المساهمة بتمويل خط سكك الحديد الذي يربط بين ميناء جيبوتي وإثيوبيا بمسافة 470 ميلا، بتكلفة 4 مليار دولار أمريكي[77]، وكذا والطريق السريع المصاحب له، أين اكتسبت الصين سيطرة كبيرة على طريق الاستيراد والتصدير الرئيسي في إثيوبيا[78]، وإلى جانب استخدام القروض، كانت الصين أيضا مستثمرا نشطا في منطقة القرن الإفريقي، حيث تم الإبلاغ عن 4.3 مليار دولار أمريكي من مخزون الاستثمار أي حوالي 10% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا بأكملها اعتبارا من عام 2021، بما في ذلك إنشاء مرافق الإنتاج في إثيوبيا، إلا أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، قلصت الصين حجم القروض المقدمة للمنطقة، وتعرضت استثماراتها في إثيوبيا للتهديد بسبب الصراع الواقع فيها بين الفصائل، وبالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، اعتمدت بكين أيضا على أدوات أخرى كجزء من مشاركتها في القرن الإفريقي، وفي مناسبات متعددة، استخدمت الصين حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحماية حلفائها من العقوبات والتي أحدثها مع إثيوبيا أثناء الحرب في إقليم "تيغراي"، وفي السنوات الأخيرة، كثفت الصين أيضا مشاركتها الدبلوماسية في المنطقة، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص للقرن الإفريقي، ومع ذلك، امتنعت حتى الآن عن القيام بدور نشط في التوسط في النزاعات في المنطقة، ومن ناحية أخرى، كان الوجود الأمني للصين واضحا بشكل متزايد، أين كانت البحرية الصينية منخرطة منذ فترة طويلة في مكافحة القرصنة في المنطقة، كما اعتمدت الصين أيضا على عرض قوتها الناعمة، من خلال رعاية افتتاح العديد من معاهد كونفوشيوس وتعتبر مراكز تعليمية تروج للغة والثقافة الصينية، فضلا عن توفير المنح الدراسية للطلاب من المنطقة[79].

ونظرا لأهمية الموانئ في المبادرة "الحزام والطريق" الصينية، يعد ميناء جيبوتي الميناء الرئيسي في دولة جيبوتي، والذي يعرف محليا بميناء "دوراليه"، ويقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو الميناء الوحيد الذي يعتمد مواصفات القانون الدولي لأمن السفن والموانئ الأمريكي في القرن الإفريقي، ويتضمن "محطة حاويات دوراليه" التي تم افتتاحها سنة 2009، وهي المحطة الوحيدة في القرن الإفريقي القادرة على التعامل مع سفن الحاويات، ولأجل ذلك قامت شركة "مخازن موانئ تجار الصين" سنة 2013 بشراء حصة قدرها 23.5% من

مالك معظم "محطة حاويات دوراليه" في ميناء جيبوتي[80]، ويعد ميناء جيبوتي بمنزلة همزة الوصل بين الموانئ في المنطقة، فهو قريب من "ميناء عدن" اليمني بنحو 133 ميلا، و"ميناء مصوع" الإيريتيري بنحو 413 ميلا، و"ميناء بورتسودان" السوداني بنحو 640 ميلا، و"ميناء جدة" السعودي بنحو 688 ميلا، و"ميناء بورسعيد" المصري بنحو 1398 ميلا وعن الميناء السيريلانكي "كولومبو" بنحو 2218 ميلا، كما أنه يعد من أهم المراكز التجارية في المنطقة والعالم[81]، وتجدر الإشارة إلى أن الصين تملك قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي وهي أول قاعدة لها في الخارج، وتوظفها لحماية حركتها التجارية وواراداتها النفطية التي تمر بالضرورة من مضيق باب المندب الاستراتيجي وخليج عدن وقناة السويس، ومن ثم فإن الصين تنافس دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على ممرات التجارة العالمية والتنقيب عن الموارد الطبيعية وكذا السوق الاستثمارية الإفريقية الواحدة[82]، وبذلك تكمن أهمية "ميناء جيبوتي" في المنظور الجيوسياسي الصيني.

وعليه يشكل التواجد الصيني المتغلغل بالمنطقة أحد التحديات التي تواجه تركيا فيها، ما جعل تركيا تعمل على احتواء إثيوبيا من خلال توظيف علاقاتها العسكرية وحجم استثماراتها في الضغط عليها ودفعها نحو التعاون، فقد دعمت تركيا الجيش الإثيوبي بطائرات مسيرة خلال المعارك مع متمردي إقليم "تيغراي" (Tigrayan)[83]، حيث وقعت تعاونا عسكريا مع إثيوبيا في شهر أوت 2021 وسط صراع الحكومة الإثيوبية ضد متمردي هذا الإقليم[84]، كما استثمرت تركيا حوالي 3 مليار دولار في مشاريع بنية تحتية استراتيجية، أهمها مشروع سكك حديد للشركة التركية "يابي ميركزي" (Yapı Merkezi) المذكورة سابقا بطول 400 كم، والذي يربط شمال ووسط وشرق إثيوبيا بميناء جيبوتي، حيث تبلغ قيمته نحو 1.7 مليار دولار، كما توجد أكثر من 130 شركة تركية تستثمر في مجالات مختلفة توفر أكثر من 30 ألف فرصة عمل[85].

وفي هذا الإطار تستفيد اقتصادات دول الخليج أيضا من الاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل في الأغذية والزراعة والطاقة والعقارات الإفريقية، ونتيجة لذلك، استهدفت المملكة العربية السعودي والإمارات العربية المتحدة إثيوبيا للاستثمار والتي تتمتع بإمكانات كبيرة كمورد للزراعة، كما تمتلك إثيوبيا وهي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في المنطقة، وثاني أكبر دولة في إفريقيا، سوقا استهلاكية كبيرة تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على استغلالها، كما جعل أيضا الموقع الاستراتيجي للموانئ في جيبوتي هدفا للاستثمار الخليجي، وخاصة من الإمارات العربية المتحدة، وهذا يعني أن دول الخليج العربي كقوى متوسطة والتي تعمل بشكل استباقي في هذه المنطقة، سرعان ما أصبحت من أهم اللاعبين الخارجيين في السوق السياسية التنافسية في القرن الإفريقي[86]، ففي سنة 2017، وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية عسكرية ودفاعية مع جيبوتي لإنشاء قاعدة عسكرية فيها، وفي شهر سبتمبر 2018، وقعت إثيوبيا وإريتريا اتفاقية سلام تاريخية بوساطة سعودية، والمعروفة باسم "ميثاق جدة للسلام"، ينهي صراعا استمر عقودا من الزمن ويطبع العلاقات بين البلدين، وفي ديسمبر 2018، استضافت المملكة العربية السعودية أول اجتماع لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي قرر إنشاء آلية تعاون مشتركة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي

مطلع عام 2020، انعقد في العاصمة "الرياض" الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، الذي قرر إنشاء مجلس البحر الأحمر وخليج عدن، ويهدف المجلس الذي يضم في عضويته ثماني دول هي المملكة العربية السعودية، مصر، السودان، اليمن، الأردن، إريتريا، جيبوتي والصومال، إلى تعزيز قدرة المنطقة على التعامل مع المخاطر والتحديات والحفاظ على الأمن في مياه البحر الأحمر وخليج عدن[87].

وعلى عكس المملكة العربية السعودية، فإن الهدف الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو توسيع نفوذها وتعزيز موقفها القوي، بدلا من احتواء نفوذ إيران في هذه المنطقة؛ تَمُدُّ الإمارات العربية المتحدة مصالحها الجيوسياسية إلى القرن الإفريقي على مدى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث سعت شبكتها العسكرية في الخارج وزادت من نفوذها الجيوسياسي من خلال إنشاء قواعد عسكرية وتدريب عسكري مشترك مع عدد من الدول في القرن الإفريقي، فأنشأت الإمارات العربية المتحدة قاعدة جوية في ميناء عصب الإريتري، وكانت أول قاعدة عسكرية دائمة ومستودع إمدادات خارجي تبنيه الإمارات العربية المتحدة في الخارج، ومنذ ذلك الحين، أنشأت الإمارات العربية المتحدة قواعد عسكرية في إثيوبيا والصومال وجيبوتي، ولم تعد تعتمد على القواعد البحرية السعودية، ويشكل توسيع حضور الإمارات العربية المتحدة في شرق إفريقيا والبحر الأحمر هدفا رئيسيا لاستراتيجيتها الخارجية، وفي هذا الشأن حصلت على حقوق تشغيل موانئ مهمة في خليج عدن وساحل البحر الأحمر، مثل "المكلا" و"عدن" و"موقا" وميناء "بربرة" الصومالي وميناء "عصب" الإيريتيري، واستخدمت بعض هذه الموانئ لأغراض عسكرية، حيث تسعى من خلال ذلك إلى السيطرة على البحر من خليج عدن إلى البحر الأحمر، باستخدام تلك الموانئ كنقاط محورية استراتيجية، وإنشاء سلسلة استراتيجية تربط ساحل البحر الأحمر بشبه الجزيرة العربية، والسيطرة على الموارد والموانئ المهمة في المنطقة، والهيمنة على طرق النقل البحري في غرب المحيط الهندي والبحر الأحمر، أين تسعى الإمارات العربية المتحدة على إلى الهيمنة في المنطقة، واستبعاد المنافسين الاستراتيجيين مثل إيران وتركيا[88]، وبصفة عامة تكمن مصلحة دول الخليج العربي في ضمان الأمن البحري في المنطقة، نظراً لأن اضطرابات الشحن من شأنها أن تعطل أسواق الطاقة وطرق التجارة البحرية المهمة[89].

ويمكن الإشارة بشأن حالة تغلغل ونفوذ دول الخليج العربي في دول القرن الإفريقي، إلى استخدامها لورقة المساعدات والاستثمارات، فبشكل عام، تعد المساعدات أكبر مصدر للتمويل الخارجي في دول القرن الإفريقي، أين تعتمد معظم دول القرن الإفريقي بشكل كبير على الاستثمار والمساعدات من دول الخليج العربي، ففي الفترة من عام 2000 إلى عام 2017، على سبيل المثال، بلغت استثمارات دول الخليج والمساعدة الإنمائية الرسمية في منطقة القرن الإفريقي 13 مليار دولار أمريكي و6.6 مليار دولار أمريكي على التوالي، حيث تعتبر الودائع الكبيرة بالعملة الصعبة من قبل دول الخليج ضرورية لقدرة حكومات القرن الإفريقي على السداد الاقتصادي واستقرار العملة[90]، فضلا عن التحويلات النقدية المباشرة لدعم حلفائها في القرن الإفريقي، وتعتبر كل من

الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نشطتين بشكل خاص في هذا الصدد، حيث ضختا على التوالي ما يقدر بنحو 11 مليار دولار أمريكي و3.5 مليار دولار أمريكي في السودان وإثيوبيا وجيبوتي بين عامي 2003 و2020، وفي حين فضلت أبو ظبي (Abu Dhabi) الاستثمارات والدعم النقدي المباشر، فإن حصة أكبر من تحويلات السعودية كانت تتألف من تدفقات المساعدات، وركزت استثمارات البلدين إلى حد كبير على الزراعة والخدمات اللوجستية، خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، التي كانت نشطة بشكل كبير في تطوير الموانئ في القرن الإفريقي، فضلاً عن العقارات، وقوات الأمن في مناطق مختلفة من الصومال، ومن ناحية أخرى، كانت قطر نشطة بشكل خاص على الصعيد الدبلوماسي، حيث وفرت قوات حفظ السلام على حدود جيبوتي وإريتريا، وفي السنوات الأخيرة، كثفت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضا جهودهما الدبلوماسية، حيث توسطت المملكة العربية السعودية في توقيع اتفاق السلام التاريخي المشار إليه سابقا بين كل من إثيوبيا وإريتريا في عام 2018، وعرضت الإمارات العربية المتحدة وساطتها في صراعات مختلفة في المنطقة، على غرار وساطتها في النزاع الحدودي بين إثيوبيا والسودان، وكذا بشأن مشكلة إدارة مياه النيل[91]، ومن ثم يعني هذا التدخل الخارجي في منطقة القرن الإفريقي واستغلال ورقة المساعدات والاستثمارات من دول عدة والتي أغلبها في تنافس إقليمي؛ أن دول القرن الإفريقي غالبا ما تكون أداة ضد بعضها البعض، فهي تدعم سياسيا دولا خليجية مختلفة أو تخدم مصالح أجنبية، وفي خضم ذلك، أدت المنافسات بين القوى الخليجية لا سيما بين الإمارات العربية المتحدة من جهة وقطر وبالتالي تركيا من جهة أخرى، إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار في الصومال[92].

ومن بين التحديات التي أيضا التي تقابل تركيا في منطقة القرن الإفريقي أيضا، ما يحدث بين الصومال وكينيا، أين يخوض الصومال مع كينيا نزاعا حدوديا بحريا مستمرا منذ عدة سنوات، يشمل مثلثا مساحته 38.000 ميل مربع أي (100 ألف كم^2) في المحيط الهندي، حيث يُرَجَّح احتوائه على كميات كبيرة من البترول، ففي سنة 2014، نقل الصومال النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وحصل على حكم يميل إلى صالحه بنسبة كبيرة في شهر أكتوبر 2021، لذلك؛ تضع الاتفاقية التركية الصومالية الموقعة خلال شهر فيفري 2024 تركيا في قلب النزاع بين الصومال وكينيا، فبينما ترغب تركيا في توسيع علاقتها مع كينيا؛ من المرجح أن تعمل على الوساطة في حل النزاع الصومالي – الكيني، حيث تمتلك تركيا استثمارات كبيرة في كينيا أهمها المجمع الصناعي الذي تقوم ببنائه بقيمة 760 مليون دولار أمريكي، والذي يشمل ستة مصانع للبناء والغابات والأثاث ومنتجات التنظيف[93]، ومن المرجح أن يؤدي الاتفاق البحري بين الصومال وتركيا إلى زيادة التوترات بين البلدين والإمارات العربية المتحدة، ويأتي الاتفاق بشكل غير مباشر على حساب المصالح الإماراتية، التي تعد داعما رئيسيا لإثيوبيا وتتنافس مع تركيا على النفوذ في الصومال، حيث تتمتع بعلاقات أمنية مهمة مع الصومال، أين تساعد في تدريب وتوفير الرواتب لآلاف الجنود الصوماليين لمحاربة حركة الشباب الصومالية، هذه الأخيرة التي قتلت أربعة مدربين إماراتيين في هجوم بتاريخ 10 فيفري 2024[94]، ومن جهة أخرى؛ يشير الاتفاق مع تركيا

إلى أن الصومال يعمل على إنشاء شبكات مصالح دولية وإقليمية مضادة للتهديد الإثيوبي؛ حيث وقع وزير الدفاع الصومالي والقائم بالأعمال الأمريكي مذكرة تفاهم بتاريخ 15 فيفري 2024، لبناء خمس قواعد عسكرية للجيش الصومالي، ستكون مرتبطة بـ "لواء داناب" الذي أنشئ عام 2017 بعد اتفاق بين أمريكا والصومال لتجنيد وتدريب 3000 جندي لتعزيز قدرات المشاة داخل الجيش الصومالي، وتتزامن تحركات الحكومة في الصومال مع تقليص تواجد بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال (ATMIS)، حيث نقلت سبع قواعد وأغلقت قاعدتين، وسحبت 3000 جندي، ليبقى نحو 17500 جندي تابع لها في الصومال، أين يتوقع انسحاب كامل لقواتها نهاية العام الجاري 2024[95].

ومن وجهة نظر الحكومة الإثيوبية، يمكن أن يهدد الاتفاق الصومالي – التركي وتداعياته، أهدافا إثيوبية متعددة في المنطقة، إذ يمكن للبحرية التركية تعطيل أي تنفيذ لاتفاق مشروع الميناء الذي تنوي إثيوبيا إقامته في أرض الصومال، حيث أدانت تركيا صراحة الاتفاق باعتباره انتهاكا لسيادة الصومال، ومن شأن تعطيل تنفيذه أن يعرض للخطر خطط إثيوبيا للوصول إلى البحر الأحمر، والتي وصفها رئيس الوزراء الإثيوبي الحال "أحمد آبي" (Abiy Ahmed) مرارا وتكرارا بأنها قضية وجودية شهر أكتوبر 2023، كما دعمت مصر جهارا مجموعة النهضة الصومالية، التي تتناسب مع الاتجاه المتزايد للاصطفاف المصري – التركي منذ سنة 2022 والذي يهدد موقف إثيوبيا في المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي يعمل بالطاقة الكهرومائية، ومن غير الواضح ما إذا كانت تركيا قد وافقت على تعطيل الميناء الإثيوبي المحتمل في أرض الصومال، الأمر الذي من شأنه أن يعرض الاستثمارات الاقتصادية التركية الكبيرة في إثيوبيا للخطر، وهو ما لم يوضحه المسؤولون الأتراك بأي تفاصيل إلى غاية تاريخ 22 فيفري 2024 أين صرح مسؤول دفاعي تركي بأن الاتفاق يهدف إلى مكافحة الأنشطة غير القانونية وغير النظامية مثل القرصنة والصيد غير القانوني وتهريب الأسلحة في المياه الإقليمية الصومالية، والتي يمكن أن تعفي تركيا من الالتزام بمواجهة ميناء أرض الصومال الإثيوبي، خاصة وأن تركيا هي ثاني أكبر مستثمر أجنبي في إثيوبيا أين استثمرت فيها مشاريع بحوالي 2.5 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2021، كما قدمت تركيا طائرات بدون طيار من طراز (TB2 Bayraktar) إلى الحكومة الإثيوبية خلال الحرب الأهلية في إقليم "تيغراي"[96].

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أضافت روسيا نفسها إلى القائمة الطويلة من الدول الأجنبية التي كثفت مشاركتها في القرن الإفريقي، حيث أن هذا الانخراط الذي يشكل جزءًا من جهد أوسع لإعادة تأسيس وجودها في إفريقيا على نطاق واسع، مدفوع في المقام الأول باعتبارات جيوسياسية، حيث تحرص روسيا على تعزيز شبكتها من التحالفات في جميع أنحاء العالم، والتي يمكن أن توفر لها بعض الدعم الدبلوماسي عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك، فعلى سبيل المثال، صوتت حكومات القرن الإفريقي الأقرب تقليديا إلى روسيا (إريتريا وإثيوبيا) بشكل أكثر إيجابية تجاه روسيا خلال مناقشات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن الحرب في أوكرانيا الواقعة منذ شهر فيفري 2022، كما حاولت أيضا تعزيز التجارة مع إثيوبيا في محاولة لتنويع روابطها التجارية،

وعلى عكس الاستراتيجيات الاقتصادية الثقيلة التي تبنتها العديد من الدول الأجنبية الأخرى النشطة في القرن الإفريقي، يدور نهج روسيا في الغالب حول التعاون الأمني، فبالإضافة إلى إبرام صفقات التعاون العسكري مع كل من إثيوبيا وإيريتيريا تعد روسيا موردا رئيسيا للأسلحة إلى المنطقة، إذ كانت روسيا مسؤولة عن حوالي نصف جميع مبيعات الأسلحة إلى إثيوبيا على مدى السنوات العشرين الماضية، وموازاة مع ذلك نشرت روسيا أيضا قوتها الدبلوماسية لمساعدة حلفائها في المنطقة، فعلى سبيل المثال انضمت إلى الصين في حماية الحكومة الإثيوبية من إدانة الأمم المتحدة أثناء الحرب في إقليم "تيغراي"[97]، كما تجدر الإشارة إلى أهمية المنطقة لارتباطها بالبحر الأحمر والذي يعتبر مجالا استراتيجيا لروسيا، حيث أن حوالي 24% من صادراتها النفطية تمر عبر هذا البحر إلى دول مختلفة، لذلك ترى القيادة الروسية بأن وجود قواعد بحرية على سواحله يمكن أن يوفر موطئ قدم لها في المياه الدافئة، فمن المرجح أن تنشئ روسيا قاعدة لوجستية بحرية في إريتريا في السنوات الخمس المقبلة، تليها استثمارات في البنية التحتية وقطاع الطاقة، ومن المحتمل جدا أن تحاول روسيا الدخول في منافسة بحرية مع الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأحمر من أجل تعزيز مكانتها كقوة عالمية، ولهذه الغاية، يتمثل أحد أهداف روسيا في إنشاء قاعدة عسكرية وميناء بحري في إريتريا[98].

وعموما يضاف إلى تلك التحديات التي تجابه الوجود التركي في منطقة القرن الإفريقي، حالة عدم الاستقرار التي تواجهها دول المنطقة وهو ما يشكل تحديا لمستقبل التموضع التركي ومآلاته في المستقبل، وفي هذا الصدد يمكن توضيح بعض ملامح تلك التحديات الخاصة بدول هذه المنطقة:

1. الوضع الداخلي في الصومالي: فمنذ انتهاء الفترة الدستورية للبرلمان والرئاسة في الصومال في شهر فيفري 2021، يعيش الصومال وضعا داخليا صعبا، يكاد المشهد السياسي فيه يتحول إلى نزاع مسلح، ففي شهر أفريل من نفس السنة شهدت العاصمة "مقديشو" مواجهات مسلحة بين فصائل من الجيش الصومالي رافضة لفترة التمديد التي أقرها البرلمان في 12 من الشهر ذاته، ما دفع برئيس الصومال "محمد عبد الله فرماجو" للتراجع عن قرار التمديد بعد ضغوط دولية ومحلية، إلا أن حالة الاحتقان السياسية لم تنته بعد، حيث برزت أزمة دستورية بين رئيس الحكومة الفيدرالية "محمد حسن روبلي" والرئيس الصومالي في شهر سبتمبر 2021، بسبب غموض في الدستور حول صلاحيات الرجلين، وهي أزمة دستورية كانت قائمة منذ كتابة الدستور المؤقت سنة 2012، والذي يضم إشكاليات عميقة في توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الرئيس ورئيس حكومته من جهة وصلاحيات رؤساء الولايات الفدرالية من جهة أخرى، هذا فضلا عن استغلال حركة "الشباب" للوضع السياسي المتردي وتنفيذ تفجيرات متلاحقة في العاصمة "مقديشو"، وتمثل حركة "الشباب" أيضا تهديدا حقيقيا للوجود التركي في الصومال، حيث أصدرت أكثر من مرة رسائل تهديد موجهة للأتراك محذرة الصوماليين من محاولة الاقتراب من منشآتها العسكرية في "مقديشو"، وذلك بسبب الضغط العسكري الذي تشكله الفرق العسكرية

الصومالية المدربة تركيا والتي تقاتل حركة "الشباب"، ومن ثم كان لفشل جهود بناء الدولة والاضطرابات السياسية في الصومال، أن أصبحت تمثل التهديد الحقيقي والأكبر بالنسبة للوجود التركي[99].

وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، شنت تركيا ضربات بطائرات بدون طيار ضد جماعة الشباب الإرهابية، مع ما لا يقل عن تسعة عشر ضربة مؤكدة منذ عام 2022، وفي شهر أفريل 2023، باعت أنقرة طائرات بدون طيار من طراز "بيرقدار تي بي 2" إلى مقديشو كجزء من جهود مكافحة الإرهاب (وهي عملية بيع اتهمت الأمم المتحدة تركيا بانتهاك حظر الأسلحة المفروض عليها)، كما تؤدي تركيا أيضا دورا مهما في تدريب وتسليح وحدة "هارامكاد" شبه العسكرية ولواء "غورغور كوماندوز" – إحدى وحدتي النخبة الرئيسيتين في الجيش الوطني الصومالي، والأخرى هي لواء "دنب"، الذي تدربه الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع لواء دنب، أين يؤدي لواء "غورغور" دورا مهما في محاربة حركة الشباب، لا سيما عند تجدد القتال في عامي 2021 و2022[100].

2. الوضع الداخلي في إثيوبيا: تشهد إثيوبيا منذ تفجر النزاع العسكري في إقليم "تيغراي" سنة 2020، مرحلة مختلفة تكاد تهدد مستقبل الدولة الكونفدرالية في إثيوبيا نتيجة مخاوف من انتقال عسكرة المشهد من إقليمي "أمهرة" و"تيغراي" إلى بقية الأقاليم الإثيوبية الأخرى، وهي أقاليم تشهد أيضا مواجهات مسلحة بين الإثنيات[101]، أين تعرضت الحكومة الإثيوبية إلى ضغوط عسكرية بعد تقهقر قواتها أمام تقدم قوات دفاع "تيغراي" خلال صيف 2021، وخسارتها السيطرة على الإقليم وتمدد الحرب إلى أقاليم أخرى خريف العام 2021[102]، ومن ثم فإن استمرار حالة التدهور الأمني والسياسي في إثيوبيا لا يصب في مصلحة تركيا، بما يسهم في قضم جهود تمددها نحو القرن الإفريقي اقتصاديا وسياسيا، فمحاولات تركيا التوسط بين "جبهة تحرير تيغراي" وبين الحكومة الإثيوبية هي من أجل إيجاد حل أمثل لإنهاء النزاع[103]، ومن ثم فإن منع سيناريو انهيار إثيوبيا يجنب جارتها الصومال تداعياته الخطيرة، حيث تمثل الأخيرة نقطة ارتكاز للنفوذ التركي في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، ولا سيما بالنظر إلى عاملين مهمين: الأول أن إثيوبيا أهم المساهمين في قوات مكافحة الإرهاب في الصومال منفردة أو ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال "أميصوم" (AMISOM)، والثاني تلك الحرب المعلنة على المصالح التركية في الصومال نتيجة دعم تركيا لحكومتها في "مقديشو"، ومن جانب آخر يبدو التنافس المصري التركي في الشرق الأوسط عاملا مهما في تحديد اصطفاف تركيا إلى جانب إثيوبيا، بالنظر إلى التردي المستمر في علاقة مصر بإثيوبيا في عهد رئيس الحكومة الإثيوبية الحالي "آبي أحمد" على خلفية الموقف من ملف سد النهضة وترتيباته، وفي المقابل قد تمثل الارتباطات التي كونتها "الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" مع قوى خارجية ولا سيما مصر، يعتبر عامل قلق لتركيا في حال تمكنها من الوصول إلى الحكم في إثيوبيا، وهي علاقة تؤكدها الحكومة الإثيوبية وتنفيها "التيغراي"[104].

وقد ازدادت التوترات بين مصر وإثيوبيا خاصة بعد أن وقعت مصر اتفاقية دفاع مع الصومال في 14 أوت 2024، والتي من شأنها أن ترسل مصر 5000 جندي إلى الصومال بحلول نهاية العام 2024، للمشاركة

في "بعثة الدعم وتحقيق الاستقرار" الجديدة التي يقودها الاتحاد الإفريقي (the new African Union-led Support and Stabilization Mission (AUSSOM) والتي ستحل محل "البعثة الانتقالية الحالية للاتحاد الإفريقي" (the current African Union Transition Mission (ATMIS))، الموجودة في الصومال منذ عام 2022، وسيكون إرسال قوات إلى الصومال أول مساهمة لمصر في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال، وستنفذ البعثة الجديدة تدابير لبناء السلام مثل الإصلاحات المؤسسية وبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية الصوماليين، وبموجب الاتفاقية الأمنية سترسل مصر 5000 جندي إضافي ليتم نشرهم بشكل منفصل[105]، وقد أثارت الشراكة بين مصر والصومال غضب إثيوبيا، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإثيوبية بيانا في 28 أوت 2024، حذرت فيه ضمنيا مصر والمجتمع الدولي من التدخل العسكري المصري في بعثة الاتحاد الإفريقي الجديدة والصومال على نطاق أوسع، ونتيجة لذلك بدأت إثيوبيا في بناء قواتها العسكرية في منطقة "أوغادين" (Ogaden) المتاخمة للصومال في نفس الشهر[106]، وتجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا قد وقعت اتفاقا مبدئيا مع جمهورية أرض الصومال الانفصالية لاستئجار الأراضي مقابل الاعتراف المحتمل باستقلال أرض الصومال عن الصومال، وأدت هذه الخطوة إلى توتر العلاقات بين إثيوبيا والحكومة الصومالية في "مقديشو"، التي وصفت الاتفاق بأنه انتهاك لسيادتها، ونتيجة لذلك، حدث التقارب المصر – الصومالي، مما جعل مصر حليفا استراتيجيا في مواجهة الصومال مع إثيوبيا[107]، أين تخشى الصومال من أن تعترف إثيوبيا بالإقليم كدولة مستقلة، مقابل الوصول إلى ميناء أرض الصومال[108]، إذ تحاول الحكومة الصومالية الضغط على إثيوبيا لسحب قواتها العسكرية من الصومال وإلغاء اتفاقية الميناء مع منطقة أرض الصومال الانفصالية المستقلة بحكم الأمر الواقع[109].

ومن ثم فإن مناخ الأعمال السيئ وعدم الاستقرار السياسي المتكرر والصراعات العسكرية تردع الاستثمار الأجنبي رغم ما يجذبه إليها من امتيازات وفوائد، حيث تحتل هذه دول القرن الإفريقي مراتب متأخرة من حيث الترتيب في مناخ الأعمال والاستثمار، فعلى سبيل المثال، في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي، تتمتع جيبوتي بأفضل بيئة أعمال في المنطقة، إلا أنها قد احتلت المرتبة 110 فقط من أصل 190 دولة، وتلتها إثيوبيا في المرتبة 159، وإريتريا في المرتبة 189، فالصومال في المرتبة 190، ولا تزال بيئة الأعمال التجارية سيئة بشكل خاص في الصومال وإريتريا[110] بسبب الأوضاع الداخلية فيها.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق ذكره، تتضح رغبة تركيا في أن تصبح فاعلا نشطا في منطقة القرن الإفريقي لاعتبارات جيوستراتيجية واقتصادية، وقد ساهمت الضغوط المحلية في توسيع نطاق وصولها الاقتصادي، خاصة في ظل النجاح الاقتصادي السريع لتركيا في ظل حزب "العدالة والتنمية" والذي أدى إلى نموها لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات صعودا في العالم، ولأجل ذلك استخدمت تركيا آليات مختلفة بشكل متدرج عبر الاعتماد على الدمج والتنسيق بين مختلف الآليات والأساليب، لتوطين نفوذها فيها وزيادة تغلغلها بها، وقد تزامن ذلك مع زيادة حدة

التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، ما جعل مستقبل هذا التواجد مرهون بتحديات مختلفة خاصة في ظل الأحداث الراهنة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج لعل أهمها:

1 – تعتبر منطقة القرن الإفريقي ذات أهمية جيوبوليتيكية للمصالح التركية بسبب موقع دولها الجغرافي ومواردها الغنية، إضافة إلى إمكاناته التنموية والاستثمارية، لذلك تسعى تركيا إلى زيادة فرص تغلغلها فيها، وعدم التفريط فيها خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة.

2 – ان وجود العديد من اللاعبين الأجانب المختلفين الذين يعملون على تعزيز أجنداتهم الخاصة، له تأثير كبير على منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يجعلهم يدخلون في مواجهة نظرائهم من أجل زيادة النفوذ فيها، كما يمكن أيضا لدول القرن الإفريقي أن تستغل الفرصة بتجنب الاعتماد على شريك واحد، واختيار الشراكات الأكثر ملاءمة لمصالحهم الخاصة، واستغلال المنافسة فيما بينهم لأجل المزيد من الدعم منهم.

3 – إن الأوضاع الجارية في دول منطقة القرن الإفريقي، تقف كتحديات تواجه التغلغل التركي بالمنطقة، لذلك ستسعى تركيا إلى طرح مبادرات تسوية وتهدئة للأوضاع، على اعتبار أن تلك الأوضاع ستأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استثماراتها فيها، خاص وأنها تطمع إلى أن تكون لها قواعد عسكرية على غرار القوى الدولية والإقليمية التي تمتلك قواعد على طول سواحل القرن الإفريقي، لذلك يعتبر أحد أهم بُعد للاهتمام التركي بالمنطقة هو الوصول إلى إقامة قواعد عسكرية، وزيادة الحضور الأمني والعسكري فيها.

الهوامش:

1 – Jason Mosley, Turkey and the Gulf States in the Horn of Africa: Turkey and the Gulf States in the Horn of Africa, (Nairobi: Rift Valley Institute, 2021), p. 28.

2 – Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, "Examining Foreign Development Assistance in Africa through Emerging Power Dynamics: A Focus on Turkey's Engagement in the Horn of Africa", European Journal of Development Studies, Vol. 03 No. 06, (2023), pp. 81 – 82.

3 – Teresa Nogueira Pinto, "Turkey's push for influence in Africa is working", 09 April 2024, Geopolitical Intelligence Services AG, (28/07/2025), see: https://urlc.net/KRrm

4 "القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)"، 16 فيفري 2018، تاريخ الاطلاع: (2025/06/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://urlc.net/l3wJ

5 – أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، (بيروت/ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط. 2، 2011)، ص. 232.

6 – نفس المرجع، ص. 234.

7 – Jason Mosley, Op. cit, p. 7.

8 – Ibid, p. 28.

9 – "Turkey Pushes to Expand Influence in Africa", 14 May 2024, Africa Defense Forum (ADF), (08/08/2025), see: https://urlc.net/lFV1

10 – Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 82.

11 – Teresa Nogueira Pinto, Op. cit.

12 - Aleksi Ylönen, "A scramble of external powers and local agency in the Horn of Africa", CIDOB notes internacionals, N. 280, (October 2022), p. 02. DOI: https://doi.org/10.24241/NotesInt.2022/280/en

13 - القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

14 - Jason Mosley, Op. cit, p. 27.

15 - الشافعي أبتدون، "مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير"، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 10 أكتوبر 2021، ص. 2.

16 - Jason Mosley, Op. cit, p. 29.

17 - الشافعي أبتدون، "الصين وجيبوتي محددات العلاقات ومسار التجاذبات"، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أكتوبر 2016، ص. 04.

18 - Teresa Nogueira Pinto, Op. cit.

19 - Jason Mosley, Op. cit, p. 29.

20 - Emel Parlar Dal & Samiratou Dipama, Assessing Turkey-Africa Engagements, the Africa Policy Research Institute (APRI), Policy Brief, Berlin, 27 April 2023, p. 13. (https://doi.org/10.59184/pb023.03)

21 - Jason Mosley, Op. cit, pp. 29 – 30.

22 - Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 84.

23 - Jason Mosley, Op. cit, pp. 29 – 30.

24 - Teresa Nogueira Pinto, Op. cit.

25 - "الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟"، 04 أفريل 2024، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، تاريخ الاطلاع: (2025/06/18)، نقلا عن الرابط التالي: https://cuts.top/HCox

26 - Zach Vertin, Op. cit.

27 - القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

28 - Şükrü Cicioğlu & Ryan Hafiz Ahmed İbrahim, "Analysis of Foreign Trade between Türkiye and Africa", Turkish Journal of Middle Eastern Studies, Vol: 10, No. 02, (December 2023), p. 98. (DOI: 10.26513/tocd.1356970)

29 - Emel Parlar Dal & Samiratou Dipama, "Assessing Turkey-Africa Engagements", the Africa Policy Research Institute (APRI), Policy Brief, Berlin, 27 April 2023, p. 10. (https://doi.org/10.59184/pb023.03)

30 - القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

31 - Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 82.

32 - Faisal Ali, "Turkey's growing influence in the Horn of Africa", 24 March 2021, (05/08/2025), see: https://urlc.net/IsAA

33 - Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 82.

34 -Ibid, p. 83.

35 - الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص. 05.

36 - حبيب الله مايابي، "تركيا في إفريقيا .. تمدد دبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري"، 10 فيفري 2024، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: (2025/07/21)، نقلا عن الرابط التالي: https://urlc.net/J72P

37 - Zach Vertin, "Turkey and the new scramble for Africa: Ottoman designs or unfounded fears?", 19 May 2019, The Brookings Institution, (04/08/2025), see: https://urlc.net/LbhG

38 - الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص. 05.

39 - Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 84.

40 - الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص. 05.

41 - الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟، مرجع سابق.

42 - Zach Vertin, Op. cit.

43 – الشافعي أبتدون، الصين وجيبوتي محددات العلاقات ومسار التجاذبات، مرجع سابق، ص. 05.

44 – Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 84.

45 – القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

46 – Winnie Rugutt & Maria Nzomo & Pontian G. Okoth, Op. cit, p. 84.

47 – الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟، مرجع سابق.

48 – Kiran Baez, "Turkey signed two major deals with Somalia. Will it be able to implement them?", 18 June 2024, Atlantic Council, (02/08/2025), see: https://urlc.net/IJT0

49 – الشافعي أبتدون، الصين وجيبوتي محددات العلاقات ومسار التجاذبات، مرجع سابق، ص. 06.

50 – القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

51 – Kiran Baez, Op. cit.

52 – Serhat Orakçi, "The Rise of Turkey in Africa", 9 January 2022, Al Jazeera Center for Studies, (24/07/2025), see: https://urlc.net/IZjI

53 – Kiran Baez, Op. cit.

54 – القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

55 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

56 – Jason Mosley, Op. cit, pp. 29 – 30.

57 – القرن الإفريقي: لعبة المصالح الدولية وحسابات دول المنطقة (3)، مرجع سابق.

58 – Kiran Baez, Op. cit.

59 – الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟، مرجع سابق.

60 – Liam Karr, "Hamas and Iran in Nigeria; Turkey Capitalizes on Horn of Africa Tensions", 23 February 2024, the Institute for the Study of War, (28/07/2025), see: https://urlc.net/L5y3

61 – "في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي"، فيفري 2024، تاريخ الاطلاع: (2025/06/18)، نقلا عن الرابط التالي: https://cuts.top/HCxr

62 – الاتفاقية العسكرية بين تركيا والصومال: مُجازَفَة محسوبة أم خطوة نحو المجهول؟، مرجع سابق.

63 – Liam Karr, Op. cit.

64 – Ibid.

65 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

66 – Liam Karr, Op. cit.

67 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

68 – نفس المرجع.

69 – Suadiq Sufian Ali, "The Future of Turkey's Position in the Horn of Africa: Possible Scenarios and Implications", International Journal of Novel Research and Development, Vol.08, Issue. 06, (June 2023), p. 302.

70 – Degang Sun and Yahia H. Zoubir, "The Eagle's Nest in the Horn of Africa: US Military Strategic Deployment in Djibouti", Africa Spectrum, Vol. 51, No. 01, (2016), p. 111.

71 – Suadiq Sufian Ali, Op. cit, p p. 303 – 304.

72 – الشافعي أبتدون، الصين وجيبوتي محددات العلاقات ومسار التجاذبات، مرجع سابق، ص ص. 2 – 3.

73 – "The Fact that the Horn of Africa is the most Militarized Region", 6/16/2020, MENAFN, (22/07/2025), see: https://urlc.net/IG2Z

74 – Aleksi Ylönen, Op. cit, p. 03.

75 – Ibid, p. 04.

76 – Aleksi Ylönen, Op. cit, p. 04.

77 – أحمد عسكر، "سياسات الصين في القرن الإفريقي .. الصراع على الموانئ البحرية"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 169.

78 – Aleksi Ylönen, Op. cit, p. 04.

79 – Guido Lanfranchi, Op. cit, p. 16 –17.

80 – أحمد عسكر، مرجع سابق، ص. 169.

81 – الشافعي إبتدون، الصين وجيبوتي محددات العلاقات ومسار التجاذبات، مرجع سابق، ص. 3.

82 – سهام الدريسي، "صراع النفوذ في شرق إفريقيا"، أوراق استراتيجية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10 ماي 2018، ص. 13، متاح للتحميل على الرابط التالي: https://bit.ly/2XswKX9

83 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

84 – Emel Parlar Dal & Samiratou Dipama, Op. cit, p. 31.

85 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

86 – Jason Mosley, Op. cit, p. 7.

87 – Long Ding, "The Evolving Roles of the Gulf States in the Horn of Africa", Asian JournAl of Middle eAstern And islAMic studies, 2024, Vol. 18, no. 1, (2024), pp. 4 – 5.

88 – Long Ding, Op. cit, p. 5.

89 – Guido Lanfranchi, The European Union in a crowded Horn of Africa, report, CRU Policy Brief, Clingendael – the Netherlands Institute of International Relations, November 2023, p. 11.

90 – Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, Development prospects for the Horn of Africa countries to 2040, Special Report, ISS African Futures, (07 June 2023), p. 27.

91 – Guido Lanfranchi, Op. cit, p. 12.

92 – Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, Op. cit, p. 07.

93 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

94 – Liam Karr, Op. cit.

95 – في الصومال وجيبوتي... تركيا تؤسس لتواجد عسكري استراتيجي في القرن الإفريقي، مرجع سابق.

96 – Liam Karr, Op. cit.

97 – Guido Lanfranchi, Op. cit, p. 17 – 18.

98 – Yusuf Mer'I, "The Russian Return to the Horn of Africa Through the Gate of Eritrea", 23 Sep 2023, Abaad Studies & Research Center, (21/07/2025), see: https://urlc.net/J47l

99 – الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص ص. 06 – 07.

100 – Kiran Baez, Op. cit.

101 – الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص. 07.

102 – عبد القادر محمد علي، "حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في إثيوبيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 19 أفريل 2022، ص. 03.

103 – الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير، مرجع سابق، ص. 07.

104 – عبد القادر محمد علي، مرجع سابق، ص. 04.

105 – Shahira Amin, "Egypt is cozying up to Somalia to thwart Ethiopia", 19 September 2024, Atlantic Council, (21/09/2025), see: https://urlc.net/L0Zo

106 – Liam Karr and Avery Borens, "Egypt, Ethiopia, and Somalia Conflict Looms", 05 Sep 2024, The Institute for the Studyof War (ISW), (10/09/2025), see: https://urlc.net/L0TU

107 - "Egypt Deploys Troops, Weapons in Somalia, Raising Tensions in the Horn of Africa", 31 August 2024, Foundation for Defense of Democracies (FDD), (02/09/2025), see: https://urlc.net/Nk6u

108 - "Egyptian Support to Somalia Furthers Rift Between Cairo and Addis Ababa", September 5, 2024, The Soufan Center, (03/09/2025), see: https://urlc.net/L0Rp

109 - Liam Karr and Avery Borens, Op. cit.

110 - Kouassi Yeboua and Jakkie Cilliers, Op. cit, p. 28.